

جامعة اليرموك

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

"أثر التنويع في محافظ القروض على ربحية البنوك- دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"

The Effect of Loans Portfolio Diversification on Banks Profitability– The Case of Commercial Jordanian Banks

إشراف:

د.محمد غرايبة

د.ديمة درادكة

إعداد الطالبة:

ولاء الباش

قسم العلوم المالية والمصرفية

2013/2012

"أثر التنويع في محافظ القروض على ربحية البنوك- دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"

The Effect of Loans Portfolio Diversification on Banks Profitability- The Case of Commercial Jordanian Banks

إعداد:

ولاء ابراهيم الباش

بكالوريوس اقتصاد المال والأعمال- جامعة اليرموك- اربد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها

الدكتور محمد عبد الرحمن غرايبة..................................مشرفاً رئيسياً

استاذ مساعد في العلوم المالية ومصرفية، جامعة اليرموك

الدكتورة ديمة احمد درادكة..................................مشرفاً مشاركاً

استاذ مساعد في العلوم المالية ومصرفية، جامعة اليرموك

الاستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش..................................عضواً

استاذ الدكتور في المحاسبة، جامعة اليرموك

الدكتور زياد محمد زريقات..................................عضواً

استاذ مساعد في العلوم المالية ومصرفية، جامعة اليرموك

أيار 2013

الإهداء

الى من تسكن الجنة تحت قدميها.....أمي الغالية

الى من به أحتمي واليه ألجأ......أبي الغالي

الى نعمة الله علي.... أخوتي هيثم وغفران ووجدي وريم

الى من هي صغيرة ولها من قلبي نصيب الأسد.... جفرا

الى من تعكس ريشتها روحها الجميلة..... خالتي مرام

الى أختي التي لم تلدها أمي..... ولاء حبوش

الى كل من علمني ولو حرفاً واحداً... معلماتي وأساتذتي الكرام

والى كل من ساهم بهذا العمل المتواضع بأية طريقة...

أهدي هذه الرسالة

مع خالص حبي وتقديري

ولاء ابراهيم الباش

الشكر والتقدير

قال تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) التوبة(105)

بعد حمدلله رب العالمين والصلاة على رسوله الكريم محمد(صلى الله عليه وسلم)، اتقدم بوافر الشكر الجزيل الى كل من مشرفتي الفاضلة "الدكتورة ديمة درادكة" لما قدمته لي من علم ووقت واهتمام وبحث وتدقيق وأدب، ومشرفي الفاضل "الدكتور محمد غرايبة" لما بذلبه من جهد في الاشراف على رسالتي هذه، راجية من المولى عز وجل أن يكون هذا في ميزان حسناتهما، وأني لأحمد الله أن يسرهما لي وسهل بهما أمري وأعانهما أن يقرباني من منزلة علمية أقرب اليهما، فربما يوماً ما ولو بعد حين أصل الى ما وصلا اليه من علم.

كما واتقدم بشكر وعرفان خاص جداً الى "الدكتور زياد زريقات" والذي أضاء بملاحظاته القيمة وعلمه الشاسع رسالتي هذه في أدق مراحلها حساسية، بل وأتم معروفاً كبيراً عندماً تفضل مشكوراً بمناقشة هذه الرسالة كونه كان عضواً في لجنة المناقشة الكريمة.

والشكر موصول الى الأستاذ الدكتور محمود قاقيش والذي وفر من وقته وجهده ما يكفي لقراءة وتنقيح هذه الرسالة بعلمه الواسع وكان عضواً في لجنة المناقشة الكريمة.

كما واتقدم بالشكر لجامعتي الغالية "جامعة اليرموك" وكل من ساهم في اتمام هذا العمل المتواضع.

ولاء ابراهيم الباش

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

ملخص الدراسة

الباش، ولاء ابراهيم، "أثر التنويع في محافظ القروض على ربحية البنوك- دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، 2013

اشراف: د. محمد غرايبة

د. ديمة درادكة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى أثر تنويع المحافظ الإئتمانية على ربحية البنوك التجارية خلال الفترة (2000-2011) من حيث القطاعات الاقتصادية وأجزاء قطاع الخدمات وأشكال القروض باستخدام عينة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis)، وقد توصلت الدراسة الى أن التركيز في محافظ البنوك الاقراضية على نوع القرض الأكثر ربحية من حسابات جارية مدينة أو كمبيالات أو بطاقات ائتمانية يزيد من ربحية البنك مهما كان حجم الخطورة المصاحبة للاقراض، كما توصلت الدراسة الى أن ازدياد حجم الخطورة يؤدي الى زيادة أهمية تركيز البنك في محفظته الاقراضية لأحد أجزاء قطاع الخدمات وهي: خدمات مالية وخدمات نقل وخدمات عامة وخدمات سياحية ومطاعم، اضافة الى ازدياد أهمية تنويع البنك في محفظته الإقراضية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج هو العلاقة العكسية بين الخطورة المصاحبة للاقراض وربحية البنك. وأوصت الدراسة البنوك بالسعي الى تركيز محافظها الإقراضية على أشكال القروض الأكثر ربحية، لأن تركيز البنوك لقروضها على شكل القرض الأكثر ربحية لا يتأثر بمستوى الخطورة المصاحب لعملية الاقراض، كما وينصح البنك بزيادة تركيز جزء من محفظته الإقراضية على جزء من أجزاء قطاع الخدمات من خدمات مالية أو خدمات عامة أو نقل أو سياحة (أيها أكثر ربحية)، مع ازدياد الخطورة المصاحبة لعملية الاقراض. وأوصت الدراسة بزيادة تنويع البنك لمحفظته الاقراضية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات وغيرها مع ازدياد الخطورة المصاحبة لعملية الإقراض، وعلى البنوك الأخذ بعين الاعتبار أن الخطورة المصاحبة لربحية المحفظة الاقراضية ترتبط بها ارتباطاً عكسياً وليس ما هو متعارف عليه من علاقة طردية بين الربحية والخطورة.

الكلمات المفتاحية: تركيز المحفظة الاقراضية، تنويع المحفظة الاقراضية، الخطورة، الربحية، البنوك التجارية التقليدية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

(1-1) المقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة

(3-1)أهمية الدراسة

(4-1) أهداف الدراسة

(5-1) فرضيات الدراسة

(6-1) تنظيم الدراسة

(1-1) المقدمة:

تركز عملية ادارة المحافظ الاقراضية على عملية الموازنة بين العائد والمخاطرة للمحفظة الاقراضية ككل. و تمثلت الأدوات التي تستخدم لتطبيق القرارات المتعلقة بالمحفظة الاقراضية بمبيعات القروض والمتاجرة بها،وعملية توريق الأصول اضافة الى المشتقات المالية، ولعل أهم المخاطر التي يُتوقع من مدراء المحافظ الإقراضية التعامل معها بمهارة وحذر هي خطورة عدم القدرة على السداد، وهي من أقدم المخاطر المتعلقة بالبنوك، وتتلخص في أن المقترض سيفشل في الايفاء بالشروط المتفق عليها لسداد القرض أو فوائده، إلا أن عملية جمع ومعالجة وتحليل المعلومات المتعلقة بالمقترض، تعتبر أداة فعالة لتقدير ملاءة المقترض، وتشكيل ملف خاص بكل عميل،من أجل القدرة على تخمين حجم ومقدار القرض و/أو الفائدة التي يمكن للبنك اعطاؤها أو فرضها على العميل، تحت ضوء ما ورد في الملف، والذي من شأنه أن يحد من المشاكل بين المقرضين والمقترضين، علاوة على ذلك فإن إدارة علاقات العملاء في البنك إضافة الى عوامل أخرى خارجية،مثل الظروف الاقتصادية والتنافسية والسياسة الحكومية السائدة، تلعب دورا مهما في عمليات الاقراض.

ويرى **عيسى (2009)** أن نظرية المحفظة الاستثمارية واحدة من أهم مواضيع المالية الحديثة، ويرجع أصلها الى(Markowitz) (1952)، والذي طور نظرية المحفظة الاستثمارية لمساعدة المهتمين على إختيار أفضل للأوراق المالية التي يرغبون في وضعها في محافظهم الاستثمارية. وتعتبر فرضيات نظرية ماركويتز صعبة التطبيق في ما يتعلق بالأسواق البنكية، حيث يرى أن المستثمر العاقل يجب أن يحلل المحافظ البديلة حسب العائد المتوقع منها والخطورة المتعلقة بها، وحتى وقت قريب، لعبت نظرية المحفظة دوراً محدوداً في إدارة المحافظ الاقراضية لدى

البنوك. ولكن تطورين مهمين حصلا على صعيد النماذج الخاصة بشرح المحافظ الاقراضية، ألا وهما:

1-التعريف بالمحفظة الاقراضية المثالية، ومحاولة تحديد الطريقة الأفضل للإنتقال اليها.

2-تقدير حجم رأس المال المطلوب للبدء بالمحفظة الاقراضية، ومتابعة العمل بها.

وتحاول هذه الدراسة تقدير حجم التنويع في محفظة القروض على ثلاث أسس: القطاع الإقتصادي، تنويع أشكال القروض المعطاة (كمبيالات، حسابات مدينة، بطاقات ائتمان)، والتنويع في خضم القطاع الخدمي نفسه، كما وتسعى الدراسة لمعرفة أثر هذا التنويع على ربحية البنوك المشمولة في البحث، وإن وجد هذا الأثر فالدراسة تسعى لمعرفة كيفية تأثر ربحية البنوك بعد الأخذ بعين الاعتبار حجم الخطورة المرافقة للإقراض.

(1-2) مشكلة الدراسة:

تعتبر عملية الإقراض من أهم النشاطات البنكية، وأكثرها خطورة، لذا فإن عملية تنويع محافظ القروض على أسس معينة (حسب القطاع الجغرافي أو الاقتصادي أو غيرهما)، يعد عملية غاية في الحساسية، حيث اختلف الخبراء في آرائهم في عملية التنويع أو التخصص في الإقراض،إذ اعتقد البعض أن التنويع سيقلل من فرص معاناة البنوك من الأزمات المالية كما يرى **Boyd and Prescott (1986)**، كما واقترحت نماذج أخرى لدراسات مثل **Diamond (1984)** أن التنويع في محافظ القروض يجعل تحقيق المصداقية للبنوك في عمليات الرقابة على المقترضين أقل تكلفة.

وقد أظهرت دراسات أخرى مثل **Shaffer (1998)** ودراسة **Ghring (1998)** أن دخول البنوك في مجالات جديدة من الإقراض، قد يسبب الفشل نظراً لنقص خبرة البنوك في هذه المجالات الجديدة، اضافة الى أن التنويع قد يكون غير جاذب للمقترضين في حال الخطورة القليلة أو العالية، ومن هنا، سعت دراستنا الى الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

1. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في شكل قرض معين (حسابات جارية مدينة، كمبيالات، بطاقات ائتمان) قبل أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار؟

2. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في شكل قرض معين (حسابات جارية مدينة، كمبيالات، بطاقات ائتمان) بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار؟

3. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في قطاع اقتصادي معين (زراعي، صناعي، خدمات، تعدين، تجارة عامة، انشاءات، أخرى) قبل أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار؟

4. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في قطاع اقتصادي معين (زراعي، صناعي، خدمات، تعدين، تجارة عامة، انشاءات، أخرى) بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار؟

5. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في جزء معين من أجزاء قطاع الخدمات وهي: نقل، سياحة وفنادق ومطاعم، خدمات ومرافق عامة، خدمات مالية قبل أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار؟

6. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في جزء معين من أجزاء قطاع الخدمات وهي: نقل، سياحة وفنادق ومطاعم، خدمات ومرافق عامة، خدمات مالية بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار؟

7. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وبعض خصائص البنك وهي: تكلفة العاملين، حجم البنك، الملكية قبل أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار؟

8. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وبعض خصائص البنك وهي: تكلفة العاملين، حجم البنك، الملكية بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار؟

(1-3)أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع البنكي في الأردن بحد ذاته، إذ أن القطاع البنكي واحد من أهم القطاعات النشطة، والسريعة النمو والتطور في الأردن،إذ بلغت نسبة النمو في القطاع البنكي 166% في الفترة بين الواقعة بين عامي 2000 إلى 2010، والاهم من ذلك، نمو نسبة الإقراض في الاردن بنسبة كبيرة وصلت الى 220% خلال نفس الفترة، حيث اعتبر الاقراض أكثر نشاطات البنوك انتشاراً **(Association of banks in Jordan,2011)**.

يمكن التعبير عن أهمية هذه الدراسة في جانبين، النظري والعملي، ففي الجانب النظري، فإن هذه الدراسة -وفي حدود علم الباحثة- هي من الدراسات النادرة التي تحدثت عن موضوع التنويع في محافظ القروض وأثره على ربحية البنوك في الأردن، لذا من المتوقع من هذه الدراسة بعد انتهائها إثراء المكتبة العامة بموضوعها، لتمكين الباحثين والدارسين من الرجوع اليه مستقبلاً.

أما في الجانب العملي، فإن مجموعة من النتائج والتوصيات، سترفق في نهاية البحث، لتفيد مستقبلا أصحاب النفوذ وصانعي القرار من المقرضين في البنوك التجارية الأردنية.

ومن الناحية العلمية فقد تم إضافة عنصر الخطورة ليكون عاملا ضابطا لدراسة تأثر أو إعتماد التنويع في محافظ القروض وعلاقته مع الربحية على الخطورة، فضلاً عن أن هذه الدراسة تعمل على دراسة سلسة زمنية جديثة، أحدث من السلاسل الزمنية التي اعتمدتها الدراسات السابقة التي ناقشت الموضوع.

(1-4) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى أثر تنويع البنوك التجارية الأردنية في محافظها الاقراضية على ربحية هذه البنوك في الفترة ما بين عام 2000 وعام 2011، حيث تبحث الدراسة أثر هذا التنويع على الربحية في ثلاثة محاور وهي: تنويع القروض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة،

وتنويع القروض بين أجزاء قطاع الخدمات نفسه، وتنويع القروض بين أشكال القروض المختلفة وأثر كل من هذه المحاور الثلاثة على ربحية البنوك الواقعة في عينة الدراسة، كما وتسعى الدراسة لمعرفة أثر كل من حجم البنك وتكلفة العاملين والملكية والخطورة على ربحية البنك.

(5-1) فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في شكل قرض معين وهي: حسابات جارية مدينة وكمبيالات وبطاقات ائتمان وقبل أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في شكل قرض معين وهي: حسابات جارية مدينة وكمبيالات وبطاقات ائتمان، بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في قطاع اقتصادي معين وهي: زراعي وصناعي وخدمات وتعدين وتجارة عامة وانشاءات وأخرى قبل أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في قطاع اقتصادي معين وهي: زراعي وصناعي وخدمات وتعدين وتجارة عامة وانشاءات وأخرى بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار.

الفرضية الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في جزء معين من أجزاء قطاع الخدمات وهي: نقل وسياحة وفنادق ومطاعم وخدمات ومرافق عامة وخدمات مالية قبل أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار.

الفرضية السادسة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وتركيز القروض البنكية في جزء معين من أجزاء قطاع الخدمات وهي: نقل، سياحة وفنادق ومطاعم وخدمات ومرافق عامة وخدمات مالية بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار.

الفرضية السابعة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وبعض خصائص البنك وهي: تكلفة العاملين وحجم البنك والملكية قبل أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار.

الفرضية الثامنة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك وبعض خصائص البنك وهي: الخطورة، تكلفة العاملين وحجم البنك والملكية بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار.

(1-6) تنظيم الدراسة:

يمثل الفصل الأول للدراسة مقدمة لها، بينما يتحدث الفصل الثاني عن الإطار النظري الذي بنيت عليه الدراسة كما ويأتي على ذكر الدراسات السابقة التي تحدثت عن موضوع الدراسة، أما الفصل الثالث فيتحدث عن منهجية الدراسة التي اتبعت لاجرائها، ثم يأتي الفصل الرابع والذي جاء على تحليل مستفيض للبيانات ومناقشة للنتائج، وتختتم الدراسة بالفصل الخامس الذي يلخص أهم النتائج ويبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

(2-1) المقدمة

(2-2) مخاطر البنوك

(2-3) خطورة ومعدل عائد المحفظة الاقراضية

(2-4) التنويع في مكونات المحفظة الإقراضية

(2-5) أنواع التنويع في محافظ القروض

(2-6) أدوات إدارة تنويع المحفظة الاقراضية

(2-7) بعض العوامل المحددة لمكونات المحفظة الإقراضية

(2-8) القطاع المصرفي الأردني

(2-9) الدراسات السابقة

(2-10) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

(1-2) المقدمة

يتناول هذا الفصل مخاطر البنوك وأنواعها، كما يتحدث عن العوامل التي تحدد خطورة ومعدل عائد المحفظة الاقراضية وكيفية التنويع في مكوناتها وادارتها، ويتطرق أيضاً الى أنواع وأدوات التنويع في المحافظ الاقراضية، ويبين بعض جوانب القطاع المصرفي الأردني، كما ويأتي هذا الفصل على ذكر ما ورد في الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى التي تختص في نفس الموضوع.

(2-2) مخاطر البنوك

عادة ما يتوافر لدى البنوك التجارية أجهزة متخصصة لتوفير المعلومات عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتوقعة، وتحليل آثارها المتوقعة على الأنشطة المختلفة التي تمارسها منشآت الأعمال والأفراد المقترضين من البنك وما يترتب عليها من مخاطر، وذلك لتحليل أثرها على مقدرة تلك المنشآت على الوفاء بما عليها من التزامات(**هندي، 2000**).

تقسم المخاطر التي تواجهها البنوك الى نوعين:**(Brigham & Ehrhardt, 2008)**

- مخاطر السوق (Market Risk): أو ما يعرف بالمخاطر المنتظمة (Systematic Risk) وفيما يتعلق بالمحافظ الاستثمارية والاقراضية يوصف هذا النوع من الخطورة بالخطورة غير الزائلة بالتنويع (Non-diversifiable Risk) ، وهي الخطورة التي تواجهها جميع البنوك والشركات والمؤسسات العاملة في السوق، والتي تنشأ عن عوامل مثل الحروب والركود الاقتصادي والتضخم اضافة تغير معدلات الفائدة.
- المخاطر المتعلقة بالشركة (Firm Risk:أو ما يعرف بالمخاطر غير المنتظمة (Unsystematic Risk) ، وفيما يتعلق بالمحافظ الاستثمارية والاقراضية يوصف هذا النوع من الخطورة بالخطورة الزائلة بالتنويع (Diversifiable Risk)، وهي الخطورة التي تتعلق بأسباب وظروف تواجهها

الشركة لوحدها دون غيرها من الشركات مثل تغير سعر السهم و القضايا القانونية و الصفقات التي توقعها الشركة، و بالنسبة للمحافظ الاقراضية فانها الخطورة التي تقل عند التنويع في الأوراق المالية التي تحتويها المحفظة.

وفي الصيرفة الحديثة أصبحت المصارف تتبنى طريقة إدارة المحافظ الاقراضية بدلاً من إدارة القروض بأشكالها المختلفة بشكل منفصل، فالمهام الاقراضية يجب أن تستبدل بمهام إدارة محفظة القروض، والتصرف كمدير الموجودات، حيث يجب على المصرف تعظيم العائد المعدل بالمخاطر لمحفظة القروض عن طريق بيع وشراء الائتمان الممنوح، ومن جهة أخرى إدارة الأعمال الجديدة وتجديد التسهيلات القائمة، وذلك يؤدي بشكل واضح إلى إدراك مدى أهمية تطبيق مبادئ نظرية المحافظ الحديثة (Modern Portfolio Theory) في إدارة المحافظ الائتمانية **(عيسى،2009)**.

ظهرت نظرية المحفظة الحديثة على يد (Harry Markowitz) و (William Sharpe) لأول مرة عام 1952، حيث أدى عمل الباحثين الى ظهور نظرية تشكيل أسعار الأصول المالية (Financial Assets Price Formation) والتي عرفت فيما بعد ب (Capital Asset Pricing Model)، و يتأطر عمل نظرية المحفظة الحديثة في اختيار وانشاء المحافظ الاستثمارية بناءً على تضخيم العائد المتوقع للمحفظة وتقليل حجم الخطورة المصاحبة للعائد على الاستثمار في نفس الوقت، حيث يتم ذلك عن طريق التنويع في مكونات المحفظة الاستثمارية في عدة أصول للوصول الى نقطة يكون فيها العائد المتوقع في أعلى مستوىً له وتكون فيه الخطورة في أدنى مستوىً لها **(Mangram, 2013)**.

(2-3) خطورة ومعدل عائد المحفظة الاقراضية:

تعتبر الصناعة البنكية صناعة ذات خطورة وعائد متناسب مع هذه الخطورة، ومع أن هذا المفهوم مقبول عالمياً من قبل أصحاب المهنة، إلا أن البنوك قد واجهت صعوبة في تطبيق هذا

المفهوم. إذ أنه ومع مرور السنين تتذبذب عائدات البنوك، وقد أعزي هذا التذبذب بشكل رئيس إلى المحافظ الإئتمانية، مع العلم بوجود عوامل أخرى تقود لمثل هذا التذبذب، مثل قوى السوق وضعف مقاييس الخطورة وتقدير البنوك لخطورة الإئتمان بما هو أقل من قدرها الحقيقي، فعند القيام بقياس سعر القرض(مقدار الفائدة) يجب أن يغطي تكلفة التمويل والمصاريف الإدارية غير المباشرة، كما يجب أن يزود البنك بهامش ربح، أما بالنسبة للخطورة والتي تعتبر محور عملية وضع سعر فائدة مناسب على القرض المعطى ، فإن الطرق المستخدمة لدمج الخطورة في قرارات وضع سعر فائدة على القروض تتعدد بين السهل منها مثل التوزيعات البسيطة لخسائر القروض الموجودة حالياً، ومنها ما هو معقد مثل التقديرات المعقدة لتكرارات واحتمالات عدم السداد، إلا أن التطورات الأخيرة الحاصلة في تقديرات مخاطر المحافظ الإئتمانية مثل نماذج تقدير خطورة هذه المحافظ في الدراسات و الأبحاث الحديثة، قد طورت من أداء البنوك في قياس مخاطر المحافظ الإئتمانية **(Administration of National Banks, 1998)**.

(2-4) التنويع في مكونات المحفظة الإقراضية

هل يجب على البنوك التنويع في محافظها الاقراضية من حيث القطاعات الاقتصادية أو المناطق الجغرافية أو نوعية المقترضين(أفراد،شركات،قطاع عام)، أم عليها التخصص في أحد مما ذكر؟ التخصص مقابل التنويع في مكونات المحفظة الاقراضية يعد قراراً مهماً في سياق العمل البنكي، لا سيما أنه يتأثر بالتشريعات والقوانين، والتي قد تخلق أو قد تثبط من الحوافز الخاصة بالتنويع أو التخصص في الإقراض، فمثلاً تعليمات البنك المركزي والتوجيهات الحكومية قد تتحكم ببعض بنود قرارات التخصص أو التنويع، وكذلك سياسة البنك نفسه إضافة لعوامل أخرى **(Hayden *et. al.* 2006)**.

(2-5) أنواع التنويع في محافظ القروض:

يمكن أن تقسم أنواع التنويع في محافظ القروض على النحو التالي: **(عيسى،2009)**

1. التنويع الجغرافي (Geographical Diversification)

تسعى المصارف للتنويع في محافظها الائتمانية عن طريق فتح الفروع والمكاتب في المناطق الجغرافية المختلفة التي يسعى المصرف إلى تطوير نشاطه فيها والتواجد في أسواقها.

2. التنويع في الصناعة (Industrial Diversification)

في حالة التنويع ما بين الصناعات المختلفة يجب أن يتم قياس تحركات وتطور الجدارة الائتمانية للمقترضين لكامل الاقتصاد، حيث إن الهدف من التنويع ما بين الصناعات هو توزيع المخاطر غير النظامية لها.

3) التنويع بحسب الحجم (Size Diversification)

وهنا يسعى البنك لتنويع أحجام الشركات التي يقرضها، إذ أن الشركات ذات الأحجام المختلفة لها قدرات مختلفة لسداد ما عليها من التزامات.

4) التنويع ما بين العملاء (Customer Diversification)

تسعى المصارف لتنويع محافظها على أساس العملاء والأفراد، ويمكن الاستفادة من هذا التنويع بشكل كبير إذا كان معامل الارتباط ما بين قدرة هؤلاء المقترضين على التسديد منخفض.

عندما تقوم البنوك بالاقراض لقطاع واحد أو أكثر في الاقتصاد، فإنها تقدر حجم خطورة هذه القروض من خلال دراسة كفاية المقترضين. وبما أن القروض في قطاع معين تعد عرضة لعدم السداد في حال تعرض هذا القطاع لنكبة معينة فإن الرقابة المسبقة لقطاعات الاقتصاد تعد عاملاً أساسياً في حماية البنك من التعرض لخسائر، فالبنوك تدرس امكانية وأثر التنويع في الإقراض عندما تمتلك القدرة على مراقبة الأداء الإقراضي لها بشكل متساو بين القطاعات المقترضة،فالتنويع

تحت هذا الشرط له الأثر الإيجابي على عائدات البنوك،مما يقلل فرصة تعرض البنك لخسائر، ومع ذلك، فالبنك المتخصص في قطاع معين في الاقتصاد، والذي تعتبر قروضه ذات حساسية منخفضة لتقلبات ذلك القطاع الاقتصادي، أي أنها لا تتأثر بإيجابية أو سلبية أداء ذلك القطاع بشكل كبير، فإن لهذا البنك فرصة ضعيفة للخسارة، وبالنتيجة، ومع ثبات كل العوامل الأخرى، فإن التنويع في الإقراض لقطاعات اقتصادية عدة، يؤتي أفضل ثماره عندما يكون لقروض البنك حساسية متوسطة للتقلبات في القطاع الاقتصادي الذي تتبع له،وكذلك عند رقابة البنك القوية على قطاعات الاقتصاد المقترضة منه،إذ يمكن التنبوء مبدئياً على الأقل باحتمال الربح أو الخسارة من الإقراض لهذا القطاع أو غيره(**Winton,1999**).

(2-6) أدوات إدارة تنويع المحفظة الاقراضية

على مر العقدين الأخيرين استطاعت البنوك ايجاد تقنيات واستراتيجيات كثيرة لضبط وإدراة عمليات التنويع في محافظها الاقراضية، حيث ظهر ما يعرف بمخاطر التركيز، ألا وهي المخاطر الكامنة في تركيز مكونات المحفظة الاقراضية في قطاع واحد معين (سواء كان منطقة جغرافية أو قطاعاً اقتصادياً معيناً أو نوعاً محدداً من الإقراض)، ومن أكثر الأدوات الشائعة هي وضع حد أو سقف لمدى تعرض مكونات المحفظة الاقراضية لمخاطر التركيز، فالتنويع يتم عن طريق زيادة قاعدة المقترضين أو التقليل من التعرض لمخاطر معينة، إذ تقل مثل هذه المخاطر باعادة تقييم حاجات المقترضين من الأفراد والشركات، مما يتطلب قدراً كبيراً من الضبط والإدارة.

ومع ذلك، تبقى الأداة الخاصة بتنويع قاعدة المقترضين أداة مفيدة الاستخدام، كما ويمكن للبنوك الاستفادة من عملية التنويع في المحافظ الاقراضية في أغراض أخرى، مثل التغيير في توزيع أصولها-إن دعت الحاجة- عن طريق زيادة التنويع الجغرافي للمقترضين، وكذلك التغيير في المزيج الإنتاجي للبنك(Bank Product Mix) عن طريق التقليل من الإقراض التجاري وزيادة

الإقراض للأفراد أو القطاع العام أو العكس، كما ويمكن للبنك التنويع في مستويات و حجم الخطورة التي يفرضها عادة على عملائه عند عقد عملية التخطيط الاستراتيجي للسوق الهدف،وذلك لتوسيع قاعدة عملائه وزيادة التنويع في مكونات محفظته الاقراضية **(Administration of National Banks, 1998)**.

(2-7) بعض العوامل المحددة لمكونات المحفظة الإقراضية:(De Hass *et. al.* 2010)

1- ملكية البنك (Bank Ownership): قد تركز البنوك المحلية والأجنبية على أنواع مختلفة من العملاء، إذا كان لهذه البنوك قدرة على الوصول إلى أنواع مختلفة من ملفات العملاء ومعلومات عنهم،إلا أن كل بنك، محلياً كان أو أجنبياً، يعالج ويستفيد من هذه المعلومات بطريقة تختلف عن الآخر، فالبنوك المحلية لديها غالباً فهم عميق للبيئة الإقتصادية المحلية، وتعتمد في اقراضها على معلومات كمية عن الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي يتوفر لدى البنوك المحلية معلومات عنها، وعلى الأغلب تطور البنوك المحلية علاقات طويلة المدى مع مثل هذه المنشآت، مما له من أثر كبير على تركيبة محافظها الإقراضية.

أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فإنه من الصعب عليها غالباً معالجة مثل هذه المعلومات عن البيئة الإقتصادية المحلية ومن ثم الإستفادة منها، إذ أنها تقوم بمنح القروض من خلال معايير محددة مسبقاً، مثل استخدام النسب المالية للمنشآت الساعية للإقتراض، باستخراجها من القوائم المالية، كما وقد تميل البنوك الأجنبية لمنح القروض للشركات الأجنبية القائمة في البيئة المحلية، والتي قد تعتبرها البنوك الأجنبية أكثر شفافية من الشركات المحلية، في بعض الدول.

2- حجم البنك (Bank Size): الى جانب ملكية البنك فإن حجم البنك قد يؤثر على نوع ملفات العملاء التي يحتفظ بها البنك ، فالبنوك الكبيرة قد يكون لها ميزة تنافسية بالاقراض ، اذ قد تميل لإقراض كبار العملاء ، إذ أن لهذه البنوك القدرة على تحليل المعلومات التي تتوفر لديهم عن مثل

هؤلاء العملاء ، وتعتبر عملية التحليل هذه مجدية اقتصاديا بالرغم من تكلفتها نظراً لكفاية العميل نفسه، اما البنوك صغيرة الحجم قد لا يكون لها القدرة على اقراض الشركات الكبيرة بسبب محددات حجمها فعلى سبيل المثال هي محددة قانوناً بكمية الاقراض المسموح بها، كما ان للقروض الصغيرة ميزة تنافسية في تحليل المعلومات والاستفادة منها في حالات اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى هذه الاسس من الملاحظ ان البنوك الكبيرة قد اظهرت في الفترة الاخيرة انكماشاً في اقراضها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3- البيئة القانونية (Legal Environment) : تختلف القوانين بشكل ملحوظ من دولة لأخرى ، كما أنها تعد عاملا مهما في تحديد كمية التحويل المسموح بها للقطاع الاقتصادي او لاقراض الافراد او الجهات الحكومية ، كما وتؤثر البيئة القانونية على التركيبة الاقراضية للبنوك وليس فقط على تركيبة المقترضين ، فالبيئة التحتية الاقراضية لبلد معين ، تحدد اي تقنيات الاقراض يمكن استخدامها وبالتالي الى اي مدى يسمح للبنوك بأنواع معينة من الاقراض ، وجزء مهم من هذه البنية التحتية يشمل قوانين الافلاس وقوانين الاقراض التجاري ، والتي تحدد حقوق المقترض.

4- عوامل جغرافية (Geographical Factors): إن التوسع والتنويع في العمليات الإقراضية في أسواق أكثر،يسمح للبنوك بتقليل المخاطر عن طريق التنويع في أكثر من منطقة جغرافية، وإذا كانت عوائد القروض في أكثر من منطقة غير مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً،فإن البنوك التي تتبع هذا النمط من التنويع تعد أكثر أماناً، لأنها أقل تعرضاً للصدمات المالية التي قد تضرب منطقة جغرافية محددة.

تطرح وجهة النظر التقليدية في الصناعة البنكية فكرة تقول أن التنويع أكثر في المحفظة الإقراضية يعني حاجة أقل لرفع رأس مال البنك عن طريق زيادة حقوق الملكية،إلا أن بعض التحليلات قد اقترحت العكس:إن البنوك ذات المحافظ الإقراضية المنوعة تنويعاً كفؤاً، لديها حاجة

أكبر نسبياً لرأس المال، خصوصاً إذا كان التنويع يشمل توسع البنوك في قطاعات جديدة يعتبر فيها البنك أقل فاعلية.(Winton,1999) .

كما بين **Berger *et. al.*** (2010) أن وجهة النظر التقليدية في الأدبيات المصرفية تطرح جدلية مفادها أن التنويع في مكونات المحفظة الإقراضية يميل إلى التقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنك، كما أن التنويع يطور من أداء البنك ويحسنه مع مرور الزمن. وفي وجهة النظر المقابلة، فإن الأزمة العالمية الأخيرة قد أبرزت مخاوف جدية بين المشرعين والممارسين والمنظمين والأكاديميين على حد سواء،إذ قامت هذه المخاوف على أن سياسات تنويع المحافظ الإقراضية هجومية الطابع قد قادت بعض البنوك لتكون عرضة لمستوى أعلى بكثير من المخاطر بدلاً من تقليلها. تعد هذه المسألة مهمة لأنها لا تتطلب تقييمات بعدية للآثار الإقتصادية للتغييرات في البيئة التشريعية للصناعة البنكية فحسب، مما قد يعطي البنوك حافزاً للتنويع،إلا أنها تتطلب أيضاً تحقيقات دقيقة لآثار استراتيجيات تنويع المحافظ الإقراضية على العلاقة الطردية بين الخطورة والعائد في المؤسسات البنكي .

(2-8) القطاع المصرفي الأردني

يتكون القطاع المصرفي الأردني من البنوك التجارية المحلية بنوعيها التجارية والإسلامية، والبنوك التجارية الأجنبية العاملة في المملكة، ويقوم البنك المركزي بدور إشرافي على جميع البنوك العاملة في المملكة، ويمكن تفصيل التقسيم السابق كما يلي:

أ-البنوك التجارية:

يبين الجدول (1.2) البنوك التجارية العاملة في الأردن، حسب ما ورد في التقرير السنوي لجمعية البنوك الأردنية عام 2011.

الجدول رقم (1.2)

البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن عام 2011.

الرقم	اسم البنك	تاريخ تأسيسه
1	البنك العربي	1930
2	البنك الأهلي الأردني	1956
3	بنك الأردن	1960
4	بنك القاهرة عمان	1960
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
6	البنك الاردني الكويتي	1977
7	البنك التجاري الأردني	1978
8	بنك الإستثمار العربي الأردني	1978
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989
10	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1989
11	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1991
12	بنك سوستيه جنرال-الأردن-	1993
13	بنك المال الأردني	1996

المصدر :جمعية البنوك،2011.البنوك العاملة في الأردن،ص 25.

ب- البنوك الإسلامية:

وتعتمد هذه البنوك في أدبياتها العمل وفقاً لأصول الشريعة الإسلامية،على أساس غير ربوي، وقد ظهرت هذه البنوك في الأردن متأخرة نسبياً عن البنوك التقليدية، ويوضح الجدول (2.2) أسماء البنوك الإسلامية العاملة في الأردن لعام 2011.

الجدول رقم (2.2)

البنوك الإسلامية العاملة في الأردن لعام 2011

الرقم	اسم البنك	تاريخ تأسيسه
1	البنك الإسلامي الأردني	1978
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997
3	بنك الأردن دبي الإسلامي	2010

المصدر :جمعية البنوك،2011.البنوك العاملة في الأردن،ص 25.

ج- البنوك غير الأردنية:

ويبلغ عدد هذه البنوك وفقاً لجمعية البنوك عام 2011 تسعة بنوك، وتعتمد كل هذه البنوك في تعاملها على أساس تجاري (غير اسلامي)، وقد ساهم تحرر الأردن مالياً وتحول الإقتصاد الأردني الى السوق الحر في ازدياد أعداد هذه البنوك بشكل واضح في السنوات الأخيرة (**بن شايب،2011**)، كما يبين الجدول(2.3).

الجدول رقم (2، 3)

البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن لعام 2011

الرقم	اسم البنك	تاريخ تأسيسه
1	HSBC	1949
2	البنك العقاري المصري العربي	1951
3	مصرف الرافدين	1957
4	بنك ستاندرد تشارتر	1969
5	سيتي بنك	1974
6	بنك عودة	2004
7	بنك الكويت الوطني	2004
8	بنك لبنان والمهجر	2004
9	بنك أبو ظبي الوطني	2010

المصدر :جمعية البنوك،2011،البنوك العاملة في الأردن،ص 25.

شهد عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن ارتفاعاً منذ عام 2000 حيث كان عددها 21 بنكاً، ليصل الى 25 بنكاً في عام 2010،حيث شهد عام 2010 وحده افتتاح بنكين هما بنك الأردن دبي الإسلامي و بنك أبو ظبي الوطني، كما واعطى الأردن رخصة دخول السوق المصرفي الأردني لثلاثة بنوك اجنبية عام 2004،مما ساهم في ازدياد عدد البنوك،وشهد عام 2005 اندماج بنكي فيلادلفيا و البنك الأهلي الأردني.

كما وبلغ عدد فروع البنوك المرخصة 695 فرعاً في نهاية العام 2011، وبذلك بلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان الى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) نهاية عام 2011 ما بلغ 8100 نسمة لكل فرع بنك، مقارنة مع عام 2000 حيث بلغ هذا المؤشر 10890 نسمة لكل فرع بنك، كما ورد في التقرير السنوي للبنك المركزي عام 2011 ، أما بالنسبة لانتشار البنوك الأردنية خارج نطاق المملكة، فقد بلغ عدد الفروع العاملة للبنوك الأردنية خارج المملكة 165 فرعاً نهاية عام 2011 (البنك المركزي الأردني،2011)، وقد سعت هذه البنوك لتطبيق استراتيجية توسعها خارج الأردن لمحدودية السوق المحلية، اضافة الى رغبتها في توسيع قاعدة عملائها، وتوسيع نشاطاتها واستثماراتها في أسواق أجنبية **(جمعية البنوك الأردنية،2010).**

(2-8-1) تطور الموجودات:

تطورت موجودات البنوك العاملة في الأردن تطوراً ملحوظاً في الفترة الواقعة بين عامي 2000 و 2011، حيث كانت 0.12 مليار دينار في عام 2000 لتصل الى 11.1 مليار في عام 2011، ولتبلغ نسبة نموها 951% تقريباً. كما بلغت نسبة اجمالي موجودات البنوك المرخصة الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 228% خلال عام 2011، مما يدل على أهمية القطاع المصرفي للإقتصاد الأردني ككل، وقد تحقق نمو واضح في معدل الموجودات المحلية إلى إجمالي الأصول للبنوك العاملة في الأردن منذ عام 2005 وحتى نهاية 2011 م ليصل إلى 99.7%، كما و تراجع معدل نمو الأصول الأجنبية بشكل ملحوظ من 28.7% في عام 2000 إلى 3% في نهاية 2011. ويمكن أن يكون أحد أسباب التغيير في هيكل أصول البنوك هو الأزمة المالية العالمية وآثارها على القطاع الخارجي من حيث انخفاض الصادرات والواردات، حيث أدى ذلك للمصارف العاملة في الأردن، للحد من الأصول الأجنبية التي كانت في معظمها توجه لتمويل القطاع الخارجي،ويبين الجدول (2-4)تطور موجودات البنوك بين عامي (2000-2011)

الجدول رقم(2. 4)
موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي (2000- تشرين الأول 2010)

السنة	إجمالي الموجودات	الموجودات المحلية		الموجودات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الموجودات %	نسبة إجمالي الموجودات الى GDP %
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة الى إجمالي الموجودات %	مليون دينار	نسبة الى إجمالي الموجودات %		
2000	12913.5	9201.8	71.3	3711.7	28.7	11.8	215.28
2001	14153.6	9825.6	69.4	4328	30.6	9.6	222.43
2003	15119.3	10626.6	70.3	4492.7	29.7	6.8	222.54
2002	15701.5	11319.7	72.1	4381.8	27.9	3.9	217.21
2004	17821.1	12819	71.9	5002.1	28.1	13.5	220.59
2005	21086.5	15724.7	74.6	5361.8	25.4	18.3	236.25
2006	24237.6	18034.2	74.4	6203.4	25.6	14.9	218.5
2007	26815.6	20299.1	75.7	6516.5	24.3	10.64	212.89
2008	29796.6	23986.3	80.5	5810.3	19.5	11.12	184.98
2009	31233.6	25833.4	82.71	5400.2	17.29	7.25	179.38
2010*	34973.1	28868.6	82.54	6104.5	17.45	11.97	186.4
2011**	37686.4	31400.6	83.32	6285.9	16.67	7.76	184.04

المصدر:جمعية البنوك الأردنية،2011،ص 35.

*لم يوفرها المصدر، والبيانات من تقارير البنك المركزي، والبيانات من حسابات الباحثة.

**لم يوفرها المصدر، والبيانات من تقارير البنك المركزي، والبيانات من حسابات الباحثة.

(2-8-2) تطور التسهيلات الائتمانية :

ارتفع رصيد اجمالي التسهيلات الإئتمانية من قبل جميع البنوك العاملة في الأردن من 4.6 مليار دينار عام 2000، ليصل الى ما مقداره 15.8 مليار دينار في نهاية عام 2011،مما يؤشر الى زيادة مقدارها 11.2 مليار دينار أو بالنسبة المئوية ما مقداره 243%، وبمعدل سنوي مقداره 11.4%، أما بالنسبة الى تقسيم التسهيلات الائتمانية حسب العملة التي منحت بها، فقد بلغ حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بالدينار الأردني من البنوك العاملة في الأردن 3.9 مليار دينار عام 2000 لتصل الى 14 مليار دينار اردني نهاية عام 2011، بزيادة قدرها 10.1 مليار دينار أو ما يعبر عنه بالنسبة المئوية بمقدار 260% وبمعدل سنوي مقداره 12.8%، أما التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية فقد بلغت 0.61 مليار دينار عام 2000 وازدادت لتصل الى 1.8 مليار دينار نهاية عام 2011 وبنسبة مئوية قدرها 195%، وفي نهاية عام 2011 شكلت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بالدينار الأردني ما مقداره 88.5% من مجموع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة، بينما شكلت التسهيلات المعطاة بالعملات الأجنبية ما مقداره 11.5% من مجموع التسهيلات الكلي، ويبين الجدول (2-5) إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الواقعة بين عامي 2000 و 2011.

الجدول رقم (2. 5)

إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2000-2011)

السنة	إجمالي التسهيلات (مليون دينار)	التسهيلات بالعملة المحلية		التسهيلات بالعملة الأجنبية		معدل النمو لاجمالي التسهيلات %	نسبة التسهيلات الى GDP %
		مليون دينار	نسبة الى اجمالي التسهيلات %	مليون دينار	نسبة الى إجمالي التسهيلات%		
2000	4546.5	3936.8	86.59	609.7	13.41	1.8	75.8
2001	4948.9	4251.9	85.92	697	14.08	8.85	77.77
2002	5130	4311.9	84.05	818.1	15.95	3.66	75.51
2003	5262.4	4333	82.34	929.4	17.66	2.58	72.8
2004	6189.2	5227.9	84.47	961.3	15.53	17.61	76.5
2005	7744.3	6887.4	88.94	856.9	11.06	25.13	86.77
2006	9761.9	8761.8	89.76	1000.1	10.24	26.05	88
2007	11295.6	10199.7	90.3	1095.9	9.7	15.71	89.68
2008	13044.3	11370.1	87.17	1674.2	12.83	15.48	80.98
2009	13317.2	11771.7	88.39	1545.5	11.61	2.09	74.75
2010*	14451.4	12746.1	88.2	1705.3	11.8	8.5	75.4
2011**	15851.2	14028.3	88.5	1822.9	11.5	9.7	0.78

المصدر: جمعية البنوك الأردنية،2010، ص 36.

*لم يوفرها المصدر، والبيانات من تقارير البنك المركزي، والبيانات من حسابات الباحثة.

**لم يوفرها المصدر، والبيانات من تقارير البنك المركزي، والبيانات من حسابات الباحثة.

(2-9) الدراسات السابقة:

لقد احتل موضوع التنويع في محافظ القروض البنكية أهمية كبيرة في الدول المتقدمة إلا أن البحث في هذا الموضوع لم يأخذ كل هذا الاهتمام في الدول النامية وخصوصاً في الأردن، على الرغم من أن القطاع البنكي يلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات هذه الدول.

سيتناول هذا الجزء الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع التنويع في المحافظ الاقراضية، من حيث أهدافها ومتغيراتها ونتائجها، حيث قسم هذا الجزء الدراسات الى قسمين: الدراسات التي أشادت بتنويع المحافظ الاقراضية البنكية مثل دراسة **Hayden *et. al.*(2006)**. ودراسات كان لها وجهة نظر مخالفة للتنويع في المحافظ الاقراضية للبنوك مثل دراسة **Kamp *et. al.* (2007)**، ومن ثم سيعرض هذا الجزء الدراسات التي ناقشت تنويع كحافظ القروض من أبعاد أخرى دون رفض أو تأييد للفكرة مثل دراسة **Bergstresser (2004)**.

وأخيراً سيعرض هذا الفصل ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة، والاضافة العلمية التي تقدمها هذه الدراسة، ويشمل الملحق (2) جدولاً يلخص ما جاء في جميع الدراسات السابقة.

في دراسة **Barth *et. al.* (2001)**، التي هدفت لتقييم منهج الحكومات وطرق تعامل الحكومات مع سن قوانين البنوك والاشراف الحكومي على البنوك،وذلك لتقدير كفاءة مجموعة محددة من السياسات التشريعية والاشرافية، فقد قامت الدراسة باختبار مجموعة شاملة من المعلومات القانونية والاشرافية لعينة عريضة من الدول(107 دول)، بكل مستوياتها سواء نامية او متطورة. وتعتبر قائمة الاشكالات التي تختبرها الدراسة موسعة جدا، اذ قد يرى البعض ان التخصص في دراسة كفاءة السياسات الاشرافية للبنوك في العالم يجب ان يكون على قدر كاف من التخصص ويجب ان يدرس كل اشكال من الاشكالات المذكورة على حدة، ولكن هذا النمط من التخصص قد يؤخذ في عين الاعتبار في دراسات اخرى، ومع أن هدف الدراسة لا يتصل بشكل مباشر مع موضوع دراستنا ، الا أن النتائج جاءت في ما يخص عمل الباحثة في موضوع تنويع محافظ القروض البنكية، حيث لم يجد الباحثون ارتباطا قويا بين 41 مؤشر اشرافي رسمي، واستقرار أداء البنك ، مما دل في الدراسة على أن الصرامة في تصنيف القروض ليست مرتبطة بقوة مع أداء البنك أو استقراره،وتعد هذه النتيجة بحد ذاتها مهمة لكل المؤسسات الدولية الواقعة في عينة هذه الدراسة، اذ إن هذه المؤسسات تتشدد في موضوع الاشراف على أداء البنوك، إلا أن التشدد الاشرافي والتشريعي على تنويع المحافظ لاقراضية للبنوك، يعد استثناءاً لهذه القاعدة، إذ وجدت الدراسة، وتحت وطأة التشدد في الاشراف والتشريعات ، أن هنالك علاقة عكسية بين ارتفاع مؤشرات التنويع في القروض ،و فرصة معاناة البنك من أي أزمات مالية كبيرة، لذلك فقد أوصت الدراسة بتنويع المحافظ الاقراضية وعدم التشدد في تشريع تطبيقها.

دراسة أخرى كان لها وجهة نظر ايجابية فيما يتعلق بتنويع المحافظ الاقراضية للبنوك وهي دراسة **Hayden *et. al.* (2006)**، اراد الباحثون في هذه الدراسة التحقق من العلاقة الرابطة بين ربحية البنوك العاملة في المانيا والتنويع في المحافظ الاقراضية لهذه البنوك من عام 1996

الى عام 2002، إذ شمل هذا التنوع ثلاثة مجالات :تنوع القروض حسب الصناعات و تنوع القروض حسب القطاعات الاقتصادية وتنوع القروض حسب المناطق الجغرافية، وقامت الدراسة بملاحظة مستوى العائد على المحفظة الاقراضية عند توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية والصناعات والمناطق الجغرافية، و ذلك لمعرفة أثر تركيز البنك لتسهيلاته الائتمانية في كل مما سبق على عائد المحفظة، مع الاخذ بعين الاعتبار عوامل ضابطة اخرى،اهمها خطورة القرض،وقد استخدم الباحثون مؤشر هيرشمان هيرفيندال (Hirschman–Herfindahl) لقياس حجم التركيز(وبالتالي حجم التنويع) للتسهيلات الائتمانية لكل قطاع أو منطقة أو صناعة، وجد الباحثون أن كل مجال من مجالات تنوع القروض السابقة على حدة، له أثر ضار في عوائد البنوك الالمانية،وأن التركيز في كل مجال(على سبيل المثال التركيز في القطاع الصناعي على صناعة واحدة فقط)، يؤدي الى ربحية أكبر ، إلا أن الملفت للنظر، أن العائد من المحفظة الكلية للبنوك للمجالات الثلاثة جميعها، يتغير اعتمادا على مستوى الخطورة المتعلقة بالقروض، كما وأظهرت عينة الدراسة أن ربحية البنوك ازدادت فقط في حالة الخطورة المتوسطة في القطاع الصناعي، هذا واقترح الباحثون أن تشريعات البنوك التي يمكن أن تزيد من حجم القروض في القطاع الصناعي أو توزع القروض على القطاعات الاقتصادية الاخرى أو أن توزع القروض على مناطق جغرافية منوعة،يجب أن تقيَم بشكل حذر جداً.

وهناك دراسات أخرى عديدة اختلفت مع الدراسات السابقة واتخذت منحىً سلبياً نحو التنويع في المحافظ الاقراضية للبنوك، وشجعت البنوك على التخصص في الاقراض في مجال معين مثل دراسة **Kamp *et. al.* (2007)** حيث هدف الباحثون في هذه الدراسة الى تحليل المقارنة بين فوائد تنويع المحافظ الاقراضية، وفوائد تخصص البنك في الاقراض في مجال معين، واشتملت عينة البحث البنوك الالمانية جميعها من عام1993 الى عام 2003، حيث اشتملت منهجية هذه الدراسة على تقييم المؤشرات المالية بالاعتماد على مستوى التنويع أو التخصص في المحفظة الاقراضية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع أخذ عوامل ضابطة أخرى بعين الاعتبار مثل تكلفة الموارد البشرية في البنك وحجم البنك و نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على الملكية،

وقد استخدم الباحثون أربعة مقاييس لقياس تركيز المحفظة الإقراضية في القطاع الواحد وهي: Hirschman-Herfindahl-Index, Shannon Entropy, an absolute distant measure, a relative distant measure، أظهرت الدراسة أن البنوك التي تتخصص في الاقراض تميل لحصولها على عوائد أعلى بقليل من البنوك المنافسة التي تنوع في محافظها الاقراضية، كما وتظهر البنوك المتخصصة في الاقراض نسبا أقل من خسائر مخصصات البنوك والقروض المتعثرة، مما يبين أن فوائد التخصص تفوق فوائد التنويع في المحافظ الاقراضية، إلا أن الدراسة أظهرت أيضا، أن البنوك المتخصصة في الاقراض تتسم بتقلب نسب خسائر مخصصات البنوك والقروض المتعثرة بشكل كبير مما يدل على مستوى أعلى من الخطورة،وبالتالي مستوى أعلى من الربحية، مما يعني أن مسألة التخصص أو التنويع في المحافظ الاقراضية تعكس صورة نمطية لعلاقة المفاضلة المعروفة بين الخطورة والعائد.

وفي دراسة أخرى أفضت لنفس النتيجة وهي دراسة **Tabak *et. al.* (2010)**، حيث هدفت الدراسة الى معرفة فيما إذا كان للتنويع في المحافظ الإقراضية في البنوك التجارية البرازيلية له علاقة أو ارتباط بمستوى أداء البنك ومستوى الخطورة المقترنة بالمحفظة، حيث أجريت الدراسة على 96 بنكاً تجارياً في البرازيل لفترة طولها ست سنوات، اتبعت الدراسة منهج دراسات عدة في قياس التركيز في المحافظ الإقراضية،إذ استخدمت اربعة مقاييس لقياس التركيز وهي: Hirschman-Herfindahl-Index, Shannon Entropy, an absolute distant measure, a relative distant measure، وذلك لمعرفة أثر التركيز على كل من الربحية والخطورة، وقد وجدت الدراسة أن التركيز في محافظ البنوك الإقراضية في البرازيل يسهم في تطوير أداء البنوك إلى الأفضل وله أثره الإيجابي على الخطورة والعائد، كما وجدت الدراسة أن مؤشرات التركيز في تخصص المحفظة الإقراضية في قطاع أو منطقة ما ترتبط ارتباطاً ايجابياً مع العائد وارتباطاً سلبياً مع الخطورة، وعزى الباحثون ذلك لمعرفة البنك المتخصص وخبرته الواسعة في المجال الذي يقوم فيه بالإقراض، وأن العكس صحيح بالنسبة للبنك الذي ينوع في محفظته الإقراضية.

نتيجة أخرى مماثلة توصل اليها Goetz (2012) في دراسته التي عقدها على جميع البنوك التجارية الأمريكية، والتي هدفت لمعرفة كيف يؤثر التنويع في قطاعات الإقراض في المحفظة الإقراضية على مستوى الخطورة التي يتحملها البنك،إضافة الى الخطورة التي تتحملها البنوك المنافسة عندما تعتمد التخصص في محافظها الاقراضية، اعتمد الباحث في الدراسة على مؤشر Hirschman–Herfindahl،وذلك لقياس حجم التخصص في المحافظ الاقراضية للبنوك المدروسة، لمعرفة مدى تأثير ذلك على الخطورة التي يتحملها البنك في إقراضه، وتوصلت الدراسة الى أن حجم الخطورة التي يتحملها البنك ترتبط بشكل كبير بحجم التنويع المعتمد في المحافظ الإقراضية للبنوك المنافسة،كما وتوصلت الدراسة في نتائجها أن الخطورة التي يتحملها البنك تزداد بازدياد حجم التنويع بين القطاعات والمناطق التي يعتمدها البنك نفسه.

ومن الدراسات التي أيدت تركيز المحافظ الاقراضية كانت دراسة **Longrin & Roach** **(2008)** حيث هدفت الدراسة لتقييم مستوى أداء المحافظ الإقراضية في ظل تركيزها في قطاع معين في القطاع المصرفي الجامايكي، وذلك بناءاً على بعد البنك عن ثلاثة نقاط مرجعية في قطاعات اقتصادية مختلفة، إذ قاست الدراسة بعد المحافظ الإقراضية عن حجم الاقراض في زيادة الناتج الاجمالي المحلي ، وحجم زيادة الاقراض في زيادة القوى العاملة ، كما وقاست الدراسة الحصة من الاقراض التي اخذها القطاع الخاص في كل من القطاعات الاقتصادية ، واستخدمت هذه النقاط الثلاث كمرجع لقياس مساهمة كل محفظة اقراضية في كل بنك في كل من هذه الاقسام الثلاثة وعلى اساسها رتبت المحافظة من الاسوأ للأحسن، حيث تشير نتائج الدراسة ان العوائد التي تأتي من المحافظ الاقراضية ذات التركيز في قطاع معين افضل من العوائد للمحافظ ذات التنويع العالي وذلك في حالة استخدام النقطتين المرجعيتين الخاصتين بالناتج الاجمالي المحلي وحصة الاقراض للقطاع الخاص ، لكن عوائد المحافظ الإقراضية المنوعة اعلى من تلك المركزة في قطاع واحد عند اخذ الزيادة في القوى العاملة كنقطة مرجعية ، وقد وجد ان علاقة عائد القروض وتركيز المحفظة ترسم على شكل (U) تبعاً لحجم الخطورة في البنك في النقطتين المرجعيتين الأولى والثانية، أما بالنسبة للنقطة المرجعية الثالثة فهي ترسم على شكل حرف (U) مقلوب تبعاً لحجم

الخطورة في البنك أيضاً، وفي الخلاصة،وعلى عكس النظرية التقليدية للمحفظة، فإن تركيز المحفظة في قطاع واحد أفضل من تنويعها في قطاعات عدة، وذلك لتقليل الخطورة المتعلقة بالسوق Systematic Risk.

وبالاتفاق مع ما سبق جاءت دراسة Berger *et. al.* (2010) لمعرفة أثر التركيز أو التنويع في محافظ البنوك من أربعة نواحٍ:القروض والودائع والأصول والتوزيع الجغرافي على أداء البنك، باستخدام عينة من 88 بنك صيني من عام 1996 الى عام 2006، حيث اعتمدت الدراسة على بناء مقياس جديد وهو "التنويع الإقتصادي"، ومقارنة نتائج هذا التنويع وعوائده المعتمدة على تنويع مكونات البنوك من حيث القروض والودائع والأصول والتوزيع الجغرافي للبنك، ومقارنتها بنتائج وعوائد مقاييس التركيز في هذه المكونات، وتوصلت الدراسة في نتائجها الى أن البنوك التي اعتمدت منهج التنويع في مجال القروض قد أظهرت قصوراً في أدائها، بينما البنوك التي ركزت وخصصت محافظها الإقراضية قد ارتبطت بعوائد وأرباح أعلى وتكاليف أقل.

واتفقت الدراسة السابقة مع دراسة Berger *et. al.*(2010)، إذ حاولت هذه الدراسة التحقق وتقييم العلاقة بين استراتيجيات التنويع المتبعة في البنوك من حيث التنويع في الأصول و الودائع والقروض والتوزيع الجغرافي لفروع البنك من جهة، والعلاقة التبادلية للخطورة والعائد من جهة أخرى، لعينة شملت جميع البنوك العاملة في روسيا للفترة الواقعة بين عامي 1999-2006، وقد استخدم الباحثون مؤشر Hirschman-Herfindahl لقياس مدى تركيز البنوك لمكوناتها،وذلك لقياس أثر هذا التركيز على علاقة العائد-الخطورة، ووجدت الدراسة أن البنوك تتمتع بأرباح أكبر وبخطورة أقل عندما تنتقل من تنويع كامل في محافظها الاقراضية نحو تنويع أقل، وعلى كل فإن فوائد تقليل التركيز تنتفي عندما يتخطى التركيز عتبة معينة، كما وجدت الدراسة أن استراتيجيات التنويع تميل لاظهار أثر أقوى على الأداء عندما تعمل البنوك في مستويات عالية الخطورة.

علاوة على الدراسات السابقة التي أيدت تركيز المحفظة الإقراضية، جاءت دراسة Dullmann & Masschelein (2006) والتي هدفت الى قياس التأثير المحتمل للتركيز في إقراض قطاع الأعمال على رأس المال المخصص للمحافظ الإقراضية في البنوك الألمانية، كما هدفت الدراسة

لإيجاد نموذج لقياس هذا التأثير، حيث شملت عينة البحث البنوك التجارية الألمانية وبعض فروع البنوك الأجنبية العاملة في ألمانيا،حيث استخدم الباحثان نموذجاً مبسطاً مشتقاً من الدراسات السابقة، يقلل الأعباء الحسابية والذي يتطلب فقط مدخلات تتعلق بحجم البنك واحتمالية عدم السداد على مستوى القطاع الواحد، بالإضافة لاستخدام نموذج مونتي كارلو(Monte Carlo)، وجدت الدراسة أن التركيز في الإقراض لقطاع معين يزيد من رأس المال المخصص للإقراض، كما واستطاع الباحثان ايجاد نموذج مبسط للقيام بقياس أثر التركيز في الإقراض على قطاع واحد على تغير رأس مال البنك المخصص للإقراض، بالإستعانة بنموذج مونتي كارلو(Monte Carlo).

كما واتفقت دراسة **Craigwell *et. al.*** **(2006)** مع الدراسة السابقة، حيث هدفت الدراسة إلى التحقيق في الرابط الواصل بين التنويع في المحافظ الإقراضية في قطاعات عدة من جهة والخطورة والعائد من جهة أخرى، حيث قامت الدراسة بأخذ بيانات من سبعة بنوك تجارية في باربادوس منذ عام 1979 حتى عام 2005، كما واتبعت الدراسة منهج العديد من الدراسات السابقة باستخدام مؤشر Hirschman–Herfindahl لقياس التركيز على إقراض قطاع معين دون غيره، وجدت الدراسة أن تخصص البنوك في إقراضها لصناعات السلع الملموسة يطور أداء البنك وله أثر ايجابي عليه، ولكن التنويع في إقراض قطاع الخدمات بمختلف فروعه،يعد أفضل استراتيجية تتبعها البنوك المدروسة بما يخص محافظها الإقراضية.

نتيجة مماثلة توصلت لها دراسة **Winton (1999)** الامريكية والتي أجريت على جميع البنوك الأمريكية خلال الفترة من عام 1970 الى عام 1997، حيث هدف الباحث لمعرفة أيهما أفضل للبنوك الأمريكية التنويع أو التخصص في المحافظ الاقراضية في ظل الفشل المكلف، والذي يتمثل بعدم قدرة العملاء على السداد وما يترتب عليها من تكاليف على عاتق البنك، فقد اعتمدت الدراسة في تقسيم القروض على القطاعات الاقتصادية، وعلى حسب تكلفة اعطاء القرض،مع الاخذ بعين الاعتبار عامل الخطورة عن طريق تصنيف البنوك الداخلة في عينة الدراسة حسب خبراتها، حيث اقترحت الدراسة ان المشرعين في البنوك عليهم توخي الحذر عند اعتناق منهج التنويع في المحافظ الاقراضية ،سواء التنويع في القطاعات أو المناطق،كهدف للبنوك والمؤسسات المختصة،حيث أنه في

حالة القروض ذات الجوانب الايجابية المتعددة(الخطورة القليلة)،فإن التنويع في المحفظة الاقراضية قد يأتي بعائد أكثر بقليل، لكن إذا كانت القروض ذات جوانب سلبية متعددة، فإن التنويع قد يزيد الفرص المؤدية لفشل البنك، علاوة على ذلك، إذا اشتمل التنوع في المحفظة الاقراضية على توسع البنك في مجالات يفتقر فيها الى الخبرة، فإن الاداء السيء نسبيا للبنك في القطاع الجديد قد يزيد من الفرصة الكلية للفشل، كما وقد يضعف الدوافع الرقابية في المؤسسات، وأخيرا، قد تدفع المنافسة الشديدة البنوك نحو التنويع في المحافظ الاقراضية، الا أن التخصص في الاقراض قد يحمل عوائد أكثر للبنوك.

دراسة أخرى كانت ضد فكرة التنويع في المحافظ الاقراضية، حيث أجريت في المانيا وأكدت وجود دليل على أن التخصص في المحافظ الاقراضية يقلل من نسب خسائر مخصصات القروض، ويزيد من الربحية، وهي دراسة **Pfingsten & Rudolph (2002)** حيث استخدمت الدراسة بيانات مجمعة منذ عام 1970 حتى عام 2001 في سبعة مجموعات من البنوك وزعت قروضها على 16 صناعة مختلفة،وقد تم إختبار الفرضيات لمعرفة مدى انحراف عوائد البنوك المدروسة عن متوسط العائد في السوق، فقد أشارت الدراسة أن البنوك المتخصصة في الاقراض لديها جودة رقابية أفضل بالمتوسط من البنوك ذات المحافظ الاقراضية المنوعة بين قطاعات اقتصادية عدة، لذلك فإن الاداء المتوسط للبنوك المتخصصة في الاقراض يمكن وصفه،الى حد ما، بأنه أفضل من حيث الجودة الرقابية، إضافة الى ذلك فقد أشارت الدراسة أن البنوك المتخصصة في الاقراض، تميل للتركيز في اقراضها للصناعات التي تتصف بمعدلات الخسائر المنخفضة، وهذا سبب آخر من أسباب نسب الخسارة الاقل للبنوك المتخصصة في الاقراض، وهناك نوع خاص من البنوك، والذي وقع ضمن عينة الدراسة، وهو بنوك التوفير التي أظهرت علاقة غريبة بالنسبة للتخصص في الاقراض، حيث ظهر أن هنالك علاقة عكسية مهمة احصائيا،وأخرى طردية مهمة احصائيا بين التخصص في الاقراض ومعدل الخسارة المتوقعة.

كما وكان لدراسة **Acharya et. al. (2002)**، وجهة نظر سلبية أيضا نحو تنويع المحافظ الاقراضية، حيث أراد الباحثون دراسة أثر التنويع أو التخصص على العائد والخطورة في البنوك،

لعينة اشتملت على 105 بنوك ايطالية للفترة الممتدة بين 1993-1999،إذ استخدمت الدراسة مؤشر Hirschman-Herfindahl ، لدراسة تركيز أو تنويع المحفظة الاقراضية للبنوك المدروسة ، من حيث الصناعات المختلفة والتوزيع الجغرافي و نوع المقترض(حكومة،افراد، شركات)، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هنالك أثرا سلبيا للتنويع في المحافظ الاقراضية على الربحية والعائد لبنوك معينة،وقد أعزت الدراسة سبب هذا الاثر السلبي الى ضعف الرقابة على القروض و/أو خطورة أعلى على المحافظ الاقراضية عندما يقوم البنك بالتنويع في المحافظ الاقراضية، حيث يتعرض البنك للدخول الى أسواق يفتقر فيها الى الخبرة، اضافة للمنافسة الشديدة على الاقراض في هذه الاسواق.وقد أوصت الدراسة المؤسسات العاملة في القطاع البنكي، أن تكون مؤسسات ذات محافظ اقراضية متخصصة وقليلة العدد، بدلا من أن تكون كثيرة العدد ومنوعة المحافظ الاقراضية.

كما وكان هنالك بعض الدراسات التي بحثت في موضوع التنويع أو التخصص في الاقراض،آخذة عوامل أخرى بعين الاعتبار،غير عوامل الربحية،مثل دراسة**Pfingsten & Bove** **(2008)**، حيث اختبرت الدراسة بنية وتركيبة الشركات الصناعية الممولة من المحافظ الاقراضية التابعة للبنوك الالمانية، حيث تساءل الباحثان عن نوعية الشركات الصناعية التي تقوم البنوك الالمانية بإقراضها، وقد استخدمت الدراسة مؤشر Hirschman-Herfindahl لقياس مستوى تركيز القروض في الصناعة الواحدة والمنطقة الجغرافية الواحدة، بالاضافة لأخذ عامل خسائر القروض المتوقعة والفعلية، وقد أظهرت الدراسة أنه وحتى الآن، من الصعب جداً مقارنة الجزء غير السائل من المحافظ الاقراضية مع الجزء ذي السيولة من هذه المحافظ، لأن كلا منهما له خصائص تسعير وشفافية مختلفة، وبالتالي من الصعب على البنك اختيار أي من الجزئين للتنويع فيه، وبالتالي، فإن المنهجية الجديدة التي أوصت بها الدراسة أنه على البنوك التكيف مع الجزء السائل في محافظها الاقراضية، ومحاولة التنويع أو التركيز فيه بين الشركات المقترضة.

وفي دراسة أخرى بحثت تأثير خطورة تقلب أسعار الفائدة على توزيع القروض في المحافظ الاقراضية، وهي دراسة **Temin & Voth** **(2006)** حيث هدفت الى دراسة أثر تقليص معدل الفائدة على تنويع القروض، وذلك بدراسة حالة بنك هوريس، حيث استخدمت الدراسة بيانات 877

قرضاً بما يشمل 542 عميلاً، ولكل قرض فقد حددت الدراسة الكمية المقترضة ومدة السداد والفائدة المدفوعة و الضمان المقدم وقيمته وكذلك اسم العميل، حيث توثق الدراسة أثر التغيير في قوانين فوائد البنوك، عندما انخفض الحد الأعلى المسموح به للفائدة الى 5%، فبعد هذا التغيير، لم يشرك البنك نفسه الّا في الصفقات الاكثر أماناً، وبنجاح،تفادى البنك القروض المتعسرة، وذلك بتخفيضها الى صفر تقريباً،وقد قام البنك بفعل ذلك عن طريق اقراض العملاء ذوي أعلى قدرة على السداد.

هناك عامل آخر تناولته دراسة **Thampy (2004)** عند دراسة تنويع المحافظ الاقراضية للبنوك، وهو عامل كفاية البنوك، فقد بنيت الدراسة على أساس نموذج ذي فترتين زمنيتين، وذلك لتحليل أثر أدنى مستوى مفروض من كفاية رأس المال على قرار تقسيم الأصول في البنوك، حيث قامت هذه الدراسة بملاحظة سلوك البنوك الهندية على تحت ظرف كانت فيه غير مطالبة بتحقيق ما يسمى الحد الأدنى من رأس المال (Minimum Capital Requirements)، وقامت بأخذ ملاحظاتها أيضاً عندما كانت البنوك مطالبة باستيفاء هذا الشرط، وذلك لمقارنة سلوك البنوك ما بين الفترتين، وقد توصلت الدراسة الى أن البنوك التي تتصف بالسياسات المحافظة نحو رأس مالها، تميل لتوزيع أقل قدر من الأصول على الاقراض عندما تكون مطالبة باستيفاء الحد الأدنى من رأس المال (Minimum Capital Requirements) ،حيث لوحظ أن هذا الميل نحو تقليل الأصول المخصصة للإقراض، يزداد بشكل أكبر كلما ازداد حجم رأس مال البنك عن المستوى المفروض ان يكون به.

كما توصلت الدراسة أيضا الى أن البنوك التي تتصف بنسب كفاية رأس مال عالية نوعا ما، تتصف أيضاً بنسب نمو الاقراض، وإن كانت نسب نمو قليلة، و أوصت الدراسة على أن التشريعات الخاصة بكفاية رأس مال البنوك، عليها أن توازن بين تقليل مخاطر الاقراض باستخدام التنويع أو التخصص في المحافظ الاقراضية، وحاجة عرض القروض بشكل كافٍ في القطاعات المختلفة للاقتصاد.

وفي دراسة **Gasc�n & Gonz�lez (2000)**، والتي هدفت الى تقديم دليل يربط بين حجم البنك والتنويع في محفظته الاقراضية، في البنوك الاسبانية العاملة في الفترة من 1988 الى

1997، وقد استخدمت الدراسة مقياسا لمعرفة مستوى التنويع في القروض حيث كان هذا المقياس مشتقا من تفكيك التباين في عائد السهم الى شقين، خطورة متعلقة بالشركة وأخرى متعلقة بالسوق،حيث من المفروض ان تظهر البنوك ذات التنويع في المحافظ الاقراضية خطورة قليلة بما يتعلق بالبنك نفسه، ولا تتأثر خطورة السوق التي يتعرض لها البنك، وأظهرت الدراسة علاقة ايجابية بين حجم البنك وحجم التنويع في محفظته الاقراضية، كما أظهرت الدراسة أن التنويع في المحافظ الاقراضية لم يسبب علاقة سلبية بين حجم البنك والتغير في عائد السهم، في معظم فترة دراسة العينة، كما وأضافت الدراسة أن بنوك اسبانية كبيرة، استخدمت تنويع محافظها الاقراضية للقيام بعملياتها بوجود رافعة تشغيلية اكبر، وبالتالي العمل على اقراض اكثر خطورة وربحية.

وفي دراسة أخرى استمرت لمدة عامين هدفت الى عمل وتطبيق طريقة تسمح لقسم التمويل في الشركة المدروسة بتشكيل قرارات تمويل مثالية، في ظل وجود حد معين من الخطورة ، وهي دراسة **Brushammar & Windelhed (2004)**، فقد قامت الدراسة بتوظيف نموذج لتحليل المدخلات مع استخدام نموذج مونتي كارلو(Monte Carlo) بشكل متزامن، لخلق نموذج جديد متعدد العملات، يشمل اسعار الفائدة ونسبة تبادل أسعار العملات، مما يوفر الأدوات اللازمة لمدير المحفظة الإقراضية لاتخاذ قرار تمويل المحفظة بكل أقسامها بطرقة مثلى، وأوجدت الدراسة نموذجاً قابلاً للتطبيق في البنوك لاتخاذ القرار الخاص بتمويل المحفظة الإقراضية بالطريقة المثلى مع وجود بعض الشروط لهذا النموذج كما يحسب هذا النموذج خطورة السوق من خلال مدخلات معينة، كما ويتميز هذا النموذج بسماحه للبنك بترك النظام القديم الذي يعتمده لتمويل المحفظة وتبني النظام الجديد، كما أظهرت نتائج هذا النظام في البنك موضوع البحث خلال كل فترة الدراسة فقد تطور أداء المحفظة وزاد حجم الإيرادات.

أما دراسة **Bergstresser (2004)** فقد هدفت الى تقدير العلاقة بين تركيز البنوك في اقراضها لقطاع معين واستراتيجيات المحافظ الإقراضية ذات الخطورة العالية في البنوك التجارية في أمريكا، حيث أجريت الدراسة على البنوك الأمريكية في الفترة الزمنية الواقعة بين 1980-1994،وقد استخدمت الدراسة مؤشر Hirschman-Herfindahl لقياس حجم التركيز في المحافظ

الإقراضية البنكية، كما قدمت الدراسة دليلاً قوياً على أن زيادة التركيز في المحافظ الإقراضية للبنوك في قطاع معين قد قللت بشكل ملحوظ رؤوس أموال البنوك المخصصة،لإقراض مشاريع البناء وتطوير الأراضي، إذ أنها تعتبر أكثر فئات الإقراض خطورة في البنوك التجارية، وقد وجدت الدراسة بأن التأثير الحدي لتركيز السوق المصرفي على إقراض المشاريع الإنشائية يكون في أعلى قيمه وله أكبر أثر عندما يكون دخول السوق محدوداً،وأهمية هذا التأثير كبيرة،إذ أدى الى زيادة التركيز في المئين الخامس والعشرين والخامس والسبعين، والتي ارتبطت بانخفاض الإقراض البنكي لقطاع الإنشاء بمقدار 20%.

أما دراسة De Hass *et. al.* (2009) والتي هدفت إلى معرفة كيف تؤثر خصائص البنوك والبيئة المؤسسية على تركيبة المحافظ الإقراضية لهذه البنوك، باستخدام بيانات 220 بنك في عشرين دولة مختلفة (معظمها في أوروبا ودول البلطيق) في العام 2005، واستخدمت الدراسة مؤشر مفهوم البنوك عن جودة قوانين ضمانات القروض كعامل تابع، وشكلت الدراسة معادلة لقياسه اعتمدت هذه المعادلة على عوامل عدة أهمها حجم البنك ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، واستخدمت القيمة المحسوبة للمؤشر في المعادلة الأولى كعامل مستقل لحساب تأثير خصائص البنوك والبيئة المؤسسية على مدى إقراض العقارات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما إقراض المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأجنبية والمحلية، وجدت الدراسة أن البنوك الأجنبية تميل لإقراض قطاعي العقارات والشركات الأجنبية بشكل كبير، والبنوك المحلية تميل لإقراض المؤسسات المحلية،ووجدت الدراسة أن البنوك الأجنبية لديها القدرة والرغبة في إقراض مشاريع العقارات من خلال الخبرة التي كونها البنك الأجنبي في دولته الأم، كما وجدت الدراسة أن البنوك الصغيرة تميل لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما وتميل البنوك الكبيرة لإقراض المشاريع الكبيرة.

وكما نوهت دراستنا الحالية في البداية، فإن عدد قليل من الدراسات الأردنية والعربية قد تعرض لموضوع ربحية المحافظ الاقراضية في البنوك التجارية، ومنها دراسة **خريوش و العبادي (2003)**، فقد هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض والتسهيلات

الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني من أجل تعظيم العائد عليها وإبراز المخاطر التي تهددها، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة عن التقارير السنوية لجميع لبنوك الأردنية التجارية والتي مثلت عينة الدراسة خلال الفترة 1990-2002. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبناء نموذج الدراسة، حيث افترض وجود علاقة بين أداء محفظة القروض في المصارف التجارية والاستثمارية الاردنية وبين كل من العوامل المستقلة التالية:حجم البنك و معدل كفاية رأس المال و درجة توظيف الودائع في القروض ومتوسط عائد محفظة القروض ومعدل الانفاق على الدعاية والإعلان وعدد الفروع، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية والاستثمارية الأردنية مع كل العوامل المستقلة السابقة، إلا عامل عدد الفروع، والذي لم توجد بينه وبين العامل التابع أي علاقة ذات دلالة احصائية مهمة.

وفي دراسة عربية أخرى من فلسطين تناولت موضوع أداء المحافظ الاقراضية، وهي دراسة **شاهين (2006)**، حيث هدفت هذه الدراسة الى بيـان دور أدوات التحليـل المالـي وقدراتها في الكشـف المبكـر عن المشـكلات وتشـكيل وإدارة المحفظـة الاقراضية وتقييمها مالياً وفنيـاً والوقـوف على الدور الذي تلعبـه في ترشـيد القرارات الائتمانية في البنوك الفلسطينية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي كأسلوبين لبيان أهم القواعد المتعلقة بأدوات التحليل المالي وآليات تطبيقها ودلالاتها المالية والفنية إلى جانب دورها المالي والمحاسبي تقييم القرار الائتماني وضبط السياسات الائتمانية في البنوك التجارية، كما استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي في البحث العلمي للتعرف على إمكانية تعميم النتائج من حيث الانتقال من مقدمات مسلم بها وفقاً لقواعد منطقية وصولاً إلى مبادئ ونتائج علمية يمكن تعميمها، وتوصلت الدراسة الى أنه يتعين مراعاة التوزيع الأمثل لمحفظة الائتمان على القطاعات المختلفة بحيث تجعل مخاطر تلك المحفظة عند حدها الأدنى، وبالتالي يجب ألا يقتصر الاهتمام عند منح الائتمان على حجم كل قرض أو ائتمان على حدة بل يمتد الاهتمام إلى طبيعة ومدى الارتباط الكلـي مع مخاطر القطـاع الـذي ينتمـي إليـه وارتباطـه أيضـا بالعوائـد المتولدة عن الائتمانـات الفردية المكونة له،

كما وأصت الدراسة ضرورة سعي البنوك إلى زيادة وتنشيط أدائها الائتماني داخل فلسطين وعدم التركيز على عناصر التوظيفات الخارجية بحثا عن العوائد والأمان، الأمر الذي يساعد على الاستفادة من الموارد المتاحة (الودائع) لأغراض التنمية التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.

(2-10) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

1. إضافة عامل الخطورة المصاحب لعملية الاقراض، والذي تمت مناقشته في دراسات سابقة أجنبية، ولكن ستتم مناقشته في هذه الدراسة بسلسلة زمنية أحدث من الدراسات الأخرى.
2. ان موضوع التنويع في محافظ القروض ندرت مناقشته في الدراسات العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص، إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة في الأردن التي ستناقش هذا الموضوع، في حدود علم الباحثة، مما له الأثر على صانعي القرار والباحثين في هذا الموضوع في آن معاً.
3. اضافة عنصر التنويع في شكل القرض المعطى، من كمبيالات أو حسابات جارية مدينه أو بطاقات ائتمانية، والذي لم يرد في أي من الدراسات السابقة (لا الأجنبية ولا العربية) التي اطلعت الباحثة عليها في هذا المجال.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

(3-1) مقدمة

(3-2) مجتمع وعينة الدراسة

(3-3) مصادر البيانات

(3-4) نموذج الدراسة

(3-5) التعريف بمتغيرات الدراسة

(3-6) أساليب تحليل البيانات

(3-1) مقدمة:

يسعى هذا الفصل الى التعريف بالمنهجية المتبعة في الدراسة، وذلك بالتعريف بمجتمع الدراسة وعينتها، وتحديد أساليب جمع البيانات، والتعريف بمتغيرات الدراسة وطرق قياسها، وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

(3-2) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في الأردن ، والبالغ عددها 24 بنكاً تجارياً نهاية كانون الأول عام 2011، أما عينة الدراسة فهي البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن، وقد تم استثناء البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن من عينة الدراسة لأنها مكاتب تمثيلية (Representative Offices) للبنوك الأم خارج الأردن، كما واستثنت الدراسة البنوك الإسلامية لاختلاف طبيعة عملياتها المصرفية وهيكلها التنظيمي، ويوضح الملحق(1) أسماء البنوك التي شملتها الدراسة، وتاريخ تأسيسها وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن جمعية البنوك الأردنية للعام 2011.

(3-3) مصادر البيانات:

استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis)، التي تتضمن خصائص كل من البيانات المقطعية (Cross Sectional Data) والسلاسل الزمنية (Time Series Data)، ومن ميزات هذا الأسلوب الأخذ بعين الاعتبار اثر كل من العوامل الفردية وعامل الزمن (Individual & Time Effects) عند تقديره للمعادلات(**Gujarati, 2003**).

وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على بياناتها ومعلوماتها على المصادر الثانوية مثل قواعد البيانات الخاصة بهيئة الأوراق المالية وافصاحاتها، إضافة للتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني في بعض أعدادها، والتقارير السنوية للبنوك إضافة لاصدارات جمعية البنوك الأردنية، أما البيانات التي استخدمت لغايات التحليل الاحصائي فقد تم جمعها من التقارير السنوية للبنوك، بما تشمله من

قوائم الدخل وقوائم المركز المالي للبنوك الداخلة في العينة، من العام 2000 وحتى العام 2011، ولم تكن هناك أية مصادر أولية لجمع البيانات.

(3-4) نموذج الدراسة:

أخذت بعض الدراسات السابقة عامل الخطورة ($Risk_{it}$) في عين الاعتبار عندما قامت ببناء نماذجها مثل دراسة **Hayden *et. al.*** (2006) والتي أخذ عنها نموذج هذه الدراسة، إلا أن دراسات أخرى لم تأخذ الخطورة كعامل عند بناء النموذج، وفي هذه الدراسة تم تحليل البيانات قبل وبعد الأخذ بعامل الخطورة، وذلك لملاحظة الفرق بين النتائج في كلتا الحالتين، للتمكن من تحديد أثر الخطورة على النموذج.

وقد تمت صياغة معادلات النموذج كما يلي:

1- معادلة النموذج قبل إضافة عامل الخطورة الى النموذج:

$$Return_{in}=\alpha_0+\alpha_1 HT_{it}+\alpha_2 HS_{it}+\alpha_3 HI_{it}+\sum\alpha_n X_{nit}+e_{it}....(1)$$

حيث أن هذه هي المعادلة والتي تدرس أثر التركيز في المحافظ الإقراضية على الربحية في البنوك دون أخذ الخطورة بعين الإعتبار، ويمكن تعريف مكوناتها على النحو الآتي:

$Return_{in}$: المتغير التابع ويمثل ربحية البنوك وهي عبارة عن الأرباح التشغيلية (Operating Profits) مقسومة على الأصول(Assets) للبنك i للفترة t.

HT_{it}: ويمثل متغيراً مستقلاً وهو تركيز القروض البنكية في شكل قرض معين وهي: حسابات جارية مدينة وكمبيالات و بطاقات ائتمان للبنك i للفترة t.

HS_{it}: ويمثل متغيراً مستقلاً وهو تركيز القروض البنكية في كل قسم من أقسام قطاع الخدمات وهي: سياحة وفنادق ومطاعم و خدمات النقل و خدمات عامة و خدمات مالية، للبنك i للفترة t.

HI_{it}: ويمثل متغيراً مستقلاً وهو تركيز القروض البنكية في كل قطاع اقتصادي على حدة (زراعة وتعدين وصناعة وتجارة عامة وانشاءات وخدمات وأخرى)، للبنك i للفترة t.

X_{nit}: وهي تمثل مجموع تأثير العوامل الضابطة ألا وهي: كلفة العاملين(Personnel Cost)، حجم البنك(Size) للبنك i للفترة t ، ولكن دون ادخال عامل الملكية (Equity) بين العوامل الضابطة في هذه المجموعة ، وذلك لأنه وبعد إضافة عامل الملكية فإن العوامل الخاصة بتركيز القروض (HI,HT,HS) تقل أهميتها احصائياً بشكل ملحوظ كما تقل قيمة معاملاتها في المعادلة كما سيلاحظ في الفصل اللاحق أنه في نفس الوقت كان معامل عامل الملكية (Equity) عالياً وكانت علاقتها بالربحية ذات دلالة احصائية عالية وذلك ما يتفق مع الفرض القائل أن الملكية تحددها ميول كل بنك وتفضيلاته لمستوى الخطورة وبالتالي فان المعادلات الخاصة بتراكيز القروض لا تعكس (بعد اضافة عامل الملكية للنموذج) أثر التراكيز(HI,HT,HS) على الربحية، وقد توافق ذلك مع ما ظهر في دراسة **Hayden *et. al.*** (2006).

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_n$: هي معاملات المتغيرات المذكورة أعلاه.

e_{it}: وهو معامل الخطأ.

2- معادلة النموذج بعد إضافة عامل الخطورة للنموذج:

$$Return_{in}=\beta_0+\beta_1 HT_{it}+\beta_2 HS_{it}+\beta_3 HI_{it}+\beta_4 Risk_{it}+\sum\beta_n X_{nit}+e_{it}\ldots(2)$$

حيث أن:

$Return_{in}$:المتغير التابع ويمثل ربحية البنوك وهي عبارة عن الأرباح التشغيلية (Operating Profits) مقسومة على الأصول (Assets)، للبنك i للفترة t.

HT_{it}: ويمثل متغيراً مستقلاً وهو تركيز القروض البنكية في شكل قرض معين مثل: حسابات جارية مدينة، كمبيالات ، بطاقات ائتمان، للبنك i للفترة t.

HS_{it}: ويمثل متغيراً مستقلاً وهو تركيز القروض البنكية في كل قسم من أقسام قطاع الخدمات وهي: سياحة وفنادق ومطاعم و خدمات النقل و خدمات عامة و خدمات مالية، للبنك i للفترة t.

HI_{it}: ويمثل متغيراً مستقلاً وهو تركيز القروض البنكية في كل قطاع اقتصادي على حدة (زراعة، تعدين، صناعة، تجارة عامة، انشاءات، خدمات، أخرى)، للبنك i للفترة t.

$Risk_{it}$: ويمثل متغيراً مستقلاً وهو حجم الخطورة التي يتحملها البنك حيث تساوي حجم القروض المشكوك في تحصيلها على اجمالي جحم القروض المعطاة، للبنكi للفترة t.

X_{nit}: وهي تمثل مجموع تأثير العوامل الضابطة ألا وهي: كلفة العاملين(Personnel)،حجم البنك(Size)، للبنكi للفترة t ، ولكن دون ادخال عامل الملكية (Equity) بين العوامل الضابطة في هذه المجموعة ، وذلك لأنه وبعد إضافة عامل الملكية فإن العوامل الخاصة بتركيز القروض (HI,HT,HS) تقل أهميتها احصائياً بشكل ملحوظ كما تقل قيمة معاملاتها في المعادلة كما سيلاحظ في الفصل اللاحق أنه في نفس الوقت كان معامل عامل الملكية (Equity) عالياً وكانت علاقتها بالربحية ذات دلالة احصائية عالية وذلك ما يتفق مع الفرض القائل أن الملكية تحددها ميول كل بنك وتفضيلاته لمستوى الخطورة وبالتالي فان المعادلات الخاصة بتراكيز القروض لا تعكس (بعد اضافة عامل الملكية للنموذج) أثر التراكيز(HI,HT,HS) على الربحية، وقد توافق ذلك مع ما ظهر في دراسة **Hayden *et. al.*** (2006).

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_n$: هي معاملات المتغيرات المذكورة أعلاه.

e_{it}: وهو معامل الخطأ.

(3-5) التعريف بمتغيرات الدراسة:

(3-5-1) المتغير التابع:

- **العائد على الأصول (ROA)** : وهو أهم المؤشرات التي ترد في القوائم المالية في البنوك، إذ يعكس اهتمام المستثمرين الخارجيين والإدارة الداخلية للبنوك على حد سواء، وقد استخدمت هذه النسبة في دراسة كل من **Hayden *et. al.*** (2006)، ودراسة**Longrin & Roach** (2008)، وكذلك أيضاً في دراسة **Berger *et. al.*** (2010) وقد تم حساب العائد في دراستنا هذه كما يلي:

$$\text{العائد}_{it} = \frac{\text{الأرباح التشغيلية قبل احتساب الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

(2-5-3) المتغيرات المستقلة:

***التنويع في محافظ القروض(Diversification)**: لقياس التنويع في المحفظة الاقراضية، سيتم استخدام مؤشر(Hirschmann–Herfindahl) ، وهو مؤشر مالي يستخدم لقياس التخصص في المحفظة الاقراضية للبنوك، لكل جانب من جوانب التركيز، وفي هذه الدراسة سيقاس التركيز (التخصص) في المحافظ الاقراضية على جزء أو قطاع معين ومن خلاله سيلاحظ مدى وجود التنويع في مكونات المحفظة من عدمه.

حيث تكون أقل قيمة للمؤشر (1/عدد المجموعات)، وأكبر قيمة له هي1، لذلك كلما ازداد تركيز وتخصص الاقراض فإن قيمة المؤشر تقترب من 1، وتقترب قيمته من (1/عدد المجموعات) كلما زاد تنوع الاقراض (**Hayden, *et. al.* 2006**) .

وتعطى معادلة حساب المؤشر على النحو التالي:

$$H=\sum_{i-1}^{n}(X_i/X)^2$$

N:عدد المجموعات

Xi:مقدار القروض المعطاة للمجموعة المدروسة في القطاع الاقتصادي أو لأقسام القطاع الخدمي أو لشكل القرض المعطى.

X: القروض المعطاة لكل القطاعات الاقتصادية أو كل مجالات القطاع الخدمي أو كل أشكال القروض.

وقد تم استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة **Hayden, *et. al.*** **(2006)**، ودراسة**Berger *et. al.*** **(2010)**، ودراسة **Kamp *et. al.*** **(2007)** ودراسة **Tabak *et. al.*** **(2010)**، ودراسة **Goetz** **(2012)**، ودراسة **Craigwell *et. al.*** **(2006)**، ودراسة **Acharya *et. al.*** **(2002)**.

وقد تم احتساب حجم تركيز (وبالتالي تنويع) المحافظ الإقراضية للبنوك في ثلاثة مجالات لكل محفظة بالشكل التالي:

1- التركيز في المحفظة الإقراضية في القطاعات الإقتصادية المختلفة(HI_{it})، والمقسمة حسب تقسيم البنك المركزي كما يلي: زراعة وتعدين وصناعة وتجارة عامة وانشاءات وخدمات وأخرى (**البنك المركزي الأردني،2011**).

وسيتم استخدام معادلة مؤشر (**Hirschmann-Herfindahl**) لإيجاد حجم التركيز الإقراضي في كل قطاع من القطاعات الإقتصادية لكل بنك على حدة، وذلك لمعرفة أي القطاعات الإقتصادية أكثرها ربحية في إقراضها، وقد استخدم هذا المؤشر في دراسات سابقة مثل دراسة **Hayden, *et. al.*** **(2006)** ، ودراسة **Kamp *et. al.*** **(2007)** ودراسة **Tabak *et. al.*** **(2010)** ودراسة **Goetz** **(2012)** ودراسة **Craigwell *et. al.*** **(2006)**, ودراسة **Pfingsten & Bove** **(2008)**.

2- التركيز في المحفظة الإقراضية في أقسام القطاع الخدمي نفسه(HS_{it})، حيث يقسم قطاع الخدمات في الأردن إلى:خدمات النقل والسياحة والفنادق والمطاعم وخدمات و مرافق عامة وخدمات مالية (**البنك المركزي الأردني،2011**).

وسيتم أيضاً استخدام معادلة مؤشر (**Hirschmann-Herfindahl**) لإيجاد حجم التركيز الإقراضي في كل قسم من أقسام القطاع الخدمي، وذلك لمعرفة أي القطاعات أكثرها ربحية عند إقراضها, وقد استخدم هذا المؤشر في دراسة **Hayden, *et. al.*** **(2006)** حيث استخدم للتقسيم في أقسام القطاع الصناعي الألماني وعلى اعتبار ألمانيا دولة صناعية، تمت دراسة القطاع الصناعي وتفنيط أجزائه بالتفصيل، وتوزيع القروض على أقسامه، إلا أن القطاع الخدمي في الأردن يعد ذو حجم أكبر من القطاع الصناعي، بل وأكبر من كل القطاعات الأنتاجية معاً،إذ بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأنتاجية مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة لعام

2011 ما مقداره 34.8%، أما القطاع الخدمي بكل تقسيماته فقد بلغت أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة لعام 2011 ما مقداره 65.2% **(البنك المركزي الأردني،2011)**، لذلك رأت الباحثة ضرورة البحث في القطاع الخدمي وأقسامه بتفصيل أكبر من دراسته مجمعاً.

3- تركيز المحفظة الإقراضية في شكل قرض معين (**HT_{it}**)، والتي يتم تقسيمها كالآتي: حسابات جارية مدينة وكمبيالات وبطاقات ائتمان **(البنك المركزي الأردني،2011)**، وسيتم أيضاً استخدام معادلة مؤشر **(Hirschmann-Herfindahl)** لإيجاد حجم التركيز الإقراضي في كل شكل من أشكال الإقراض المذكورة، وذلك لمعرفة أي من هذه الأشكال أكثرها ربحية عند إقراضها، وقد كان من المقرر أن يأخذ النموذج التركيز الجغرافي للقروض في كل محافظة على حدة حسب نموذج دراسة **Hayden, *et. al.* (2006)** والتي أخذ عنها نموذج هذه الدراسة، بدلا من إيجاد حجم التركيز الإقراضي في كل شكل من أشكال الإقراض، إلا أن مشكلة عدم توافر البيانات الخاصة بالقروض المعطاة من كل بنك لكل محافظة ولكل فترة مالية (سنة) بالتفصيل حالت دون أخذ العامل الجغرافي بعين الاعتبار، وتم استبداله بعامل شكل القرض المعطى، والذي يدرس لأول مرة في مجال المحافظ الاقراضية وتنويع مكوناتها في حدود علم الباحثة.

(3-5-3) العوامل الضابطة:

1- العاملين (**$Personnel_{it}$**) : وتؤخذ تكلفة العاملين كمؤشر للتكلفة في البنوك، وتقاس بقسمة تكلفة العاملين على إجمالي الأصول، ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة يفضل أن تكون متدنية، حيث يتوقع لها اثر سلبي على ربحية البنك، وقد استخدمت هذه النسبة في الدراسات السابقة مثل **Hayden, *et. al.* (2006)** ودراسة **Kamp *et. al.* (2007)**، وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{العاملين} = \frac{\text{تكلفة العاملين}_{it}}{\text{الأصول}_{it}}$$

2- حجم البنك ($Size_{it}$) : وتحسب بأخذ اللوغاريتم (Ln) لإجمالي الأصول، ويفضل أن يكون هذا الرقم عالياً بالنسبة للبنوك الأخرى، حيث يتوقع أن يكون له أثر ايجابي على ربحية البنك، إذ أن البنوك الكبيرة أكثر تنوعاً وبالتالي أقل احتمالية لوقوع مشاكل مالية وهذا بالتالي ما يزيد من ثقة المتعاملين معها، مما يؤدي الى زيادة الطلب على التسهيلات الإئتمانية الممنوحة إضافة الى رغبة العملاء بوضع الودائع في البنوك ذات الخطورة الأقل والذي يقود بدوره الى زيادة الإيرادات، وقد استخدم هذا العامل في دراسة **Hayden, *et. al.* (2006)** ودراسة **خريوش و العبادي (2003)**، ودراسة **Hass *et. al.* (2009)** ودراسة **Craigwell *et. al.* (2006)** ودراسة **Bergstresser (2004)** ودراسة **Berger *et. al.* (2010)** ودراسة **Longrin & Roach (2008)** ودراسة **Acharya *et. al.* (2002)** ودراسة **Kamp *et. al.* (2007)**، ودراسة **Pfingsten & Bove (2008)** ويقاس كما يلي:

$$\text{حجم البنك}_{it} = Ln(\text{الأصول}_{it})$$

3- الملكية(**$Equity_{it}$**): وتصف هذه النسبة حجم رأس المال الممول من حقوق المساهمين مقسوماً على حجم الأصول، ومن المفضل أن تكون هذه النسبة عالية نسبياً، إذ ان لها أثر ايجابي على ربحية البنك، علماً بأن البنوك تعمل وفقاً لتعليمات البنك المركزي ولا يسمح لها باستخدام الا نسبة معينة من الملكية في الإقراض لما في ذلك من ضمان لحقوق المساهمين، وقد استخدمت هذه النسبة في دراسة **Hayden, *et. al.* (2006)**، ودراسة **Pfingsten & Bove (2008)** ودراسة **Kamp *et. al.* (2007)** ودراسة **Acharya *et. al.*(2002)** ، ودراسة **Goetz (2012)** ودراسة **Berger *et. al.* (2010)** ودراسة **Berger *et. al.* (2010)** ودراسة **Bergstresser (2004)** ودراسة **Craigwell *et. al.* (2006)**، وتحسب كما يلي:

$$\text{الملكية} = \frac{\text{رأس المال الممول من المساهمين}_{it}}{\text{الأصول}_{it}}$$

4- الخطورة ($Risk_{it}$): وهي التي تمثل نسبة القروض الغير عاملة والمشكوك في تحصيلها مقسومة على إجمالي القروض، ومن المفضل أن تكون ذات قيمة قليلة، حيث أنها ذات أثر سلبي على ربحية البنك، وقد استخدمت هذه النسبة في دراسة **Hayden, *et. al.*** (2006)، ودراسة **Pfingsten & Bove** (2008) ودراسة **Kamp *et. al.*** (2007) ودراسة **Acharya *et. al.*** (2002)، ودراسة **Goetz** (2012) ودراسة **Berger *et. al.*** (2010) ودراسة **Berger *et. al.*** (2010)، وتحسب كما يلي:

$$\text{الخطورة} = \frac{\text{القروض غير العاملة والمشكوك في تحصيلها}_{it}}{\text{إجمالي القروض}_{it}}$$

الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج

(4-1) المقدمة

(4-2) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

(4-3) نتائج اختبار ((Variance Inflation Factor (VIF))

(4-4) نتائج تحليل نموذج الدراسة

(1-4) المقدمة:

سيعرض هذا الفصل نتائج التحليل الوصفي للدراسة ونتائج اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF))، لاستخدامه في الاستدلال على وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicolleneearity) فيما بين المتغيرات المستقلة للدراسة، أما مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، فيتم الإستدلال عليها من خلال اختبار (Breusch–Pegan Test)، ولتقدير نتائج معادلة الإنحدار يتم استخدام (Panel Data Analysis)، والممكن تقديره عن طريق اسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) و أسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model)، ويعرض هذا الفصل الاختبارات التي استخدمتها الدراسة للتأكد من مدى ملاءمة البيانات لنموذج التحليل ومعادلة الانحدار، وحتى يتم اختيار أسلوب التحليل الأفضل والأكثر ملاءمة مع بيانات الدراسة فقد تم استخدام اختبار (Hausman Test) واختبار (Lagrange Multiplier Test).(Gujarati, 2003).

(2-4) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة(Descriptive Statistics):

يعرض هذا الجزء الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة مثل المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، وعدد من المؤشرات الأخرى للمتغيرات، وتتضح هذه البيانات في الجدول رقم (4-1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى و أعلى قيمة لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (4-1)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير Variables	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Dev.	أدنى قيمة Min.	أقصى قيمة Max.
HI	0.27336776	0.210169812	0.154087	0.98485064
HS	0.41739661	0.131353888	0.251534	1
HT	0.72800747	0.159378713	0.49361	1
Return Ratio	0.01670130	0.013979518	-0.056301387	0.058940513
Equity Ratio	0.123622336	0.065873597	-0.313545827	0.574944105
Personnel	0.012358236	0.013147687	0.003089754	0.154636978
Size	20.64653003	1.290534238	17.79304509	24.02709457
Risk Ratio	0.147498177	0.187140961	0.002052674	1.300571013

يتضح من نتائج الجدول (4-1) ما يلي:

- المتوسط الحسابي لتركيز القروض الممنوحة حسب القطاع الاقتصادي (HI) كان 0.2734 حيث أنه الأقل بين تراكيز القروض الأخرى أي أن البنوك لا تميل الى تركيز قروضها في قطاع اقتصادي معين بهدف التنويع لتقليل الخطورة، وبانحراف معياري قدره 0.2101، ومن الملاحظ أن قيمة الانحراف المعياري قريبة لقيمة الوسط الحسابي، مما يعني تشتتاً عالياً للقروض المعطاة حسب القطاع الاقتصادي حيث يدل ذلك على تنويعها بين القطاعات، بينما بلغت أدنى قيمة لها 0.1541 وأعلى قيمة لها 0.985، ويعكس الفرق الشاسع بين القيمتين الأخيرتين مدىً واسعاً لقيم القروض مما يدل على تنويعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة درءاً للخطورة.
- في حين كان المتوسط الحسابي لتركيز القروض الممنوحة لمكونات من قطاع الخدمات (خدمات سياحة وفنادق ومطاعم وخدمات نقل وخدمات ومرافق عامة وخدمات مالية) (HS) كان 0.4174 وهو متوسط القيمة بالمقارنة مع نسبة تراكيز القروض الأخرى حيث أبدت البنوك ميلاً لتركيز قروضها على أجزاء قطاع الخدمات كلاً على حدة، ويبدو ذلك طبيعياً نظراً إلى أن قطاع الخدمات يعد أكثر القطاعات الاقتصادية الاردنية ازدهاراً وعليه أن تخصص البنوك جزءاً لا بأس به من محافظها الاقراضية لاقراض المؤسسات الراغبة في الاستثمار فيه وقد بلغ الانحراف المعياري 0.1313، وهو رقم بعيد نسبياً عن المتوسط الحسابي حيث أبدت البيانات تشتتاً أقل عن وسطها الحسابي مما يعكس ثانيةً ميل البنوك لتركيز قروضها على أجزاء قطاع الخدمات كلاً على حدة، بينما بلغت أدنى قيمة لها 0.256 وأعلى قيمة لها 1، وهو مدىً أقل وأفضل من المدى السابق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يبدي اتجاه البنوك بشكل أكبر لتركيز قروضها على أجزاء قطاع الخدمات.
- وكان المتوسط الحسابي لتركيز القروض الممنوحة حسب شكل القرض (HT) كان 0.728، وهي اعلى قيمة متوسط حسابي بين التراكيز الثلاثة المحسوبة مما يبدي ميل البنوك بشكل واضح نحو

تركيز اقراضها على شكل معين من أشكال القروض إذ ان لشكل القرض المعطى (بطاقات ائتمان وحسابات جارية مدينة وكمبيالات) أثراً كبيراً على ربحية البنك، وبانحراف معياري قدره 0.16، وهو اقل انحراف معياري بين الانحرافات المحسوبة، كما أنه الابعد قيمةً عن وسطه الحسابي مما يعكس تشتتاً أقل للبيانات وبالتالي يبدي اتجاه البنوك بشكل كبير الى تركيز الاقراض وفق شكل القرض المعطى، بينما بلغت أدنى قيمة لها 0.494 وأعلى قيمة لها 1، وهو أقل مدىً محسوب للبيانات مما يعكس توجه البنوك بشكل كبير للاقراض حسب نوع القرض المعطى.

- وبلغ متوسط نسبة العائد 0.0167 بانحراف معياري قدره 0.0139 ومن الملاحظ أن البيانات تعاني من تشتت عالٍ حيث يرجع تشتت عوائد البنوك وابتعادها عن وسطها الحسابي الى أسباب عدة منها الاختلاف في الأداء الإداري لكل بنك عن الآخر و/أو أسباب تتعلق بظروف السوق المتقلبة ككل مثل الأزمة المالية العالمية أو الأحداث السياسية التي حصلت في الفترة الزمنية التي تبحث فيها الدراسة ، في حين بلغت أدنى قيمة له -0.0563 وأعلى قيمة له 0.0589 مما يظهر مدىً عالياً لعوائد البنوك، حيث يرجع هذا العلو للأسباب المذكورة أعلاه.

- أما نسبة الملكية فقد بلغ المتوسط الحسابي لها 0.1236، بانحراف معياري قدره 0.0659 ويلاحظ هنا أن قيمة الإنحراف المعياري قليلة نسبياً حيث أن هذه النسبة متشابهة بين البنوك، وبأدنى قيمة قدرها – 0.3135 وأعلى قيمة قدرها 0.575 وقد يفسر المدى العالي للقيمتين الاخيرتين على أنها قيم بعيدة أو شاذة عن القيم الأخرى وذلك لأن الانحراف المعياري أظهر قيمة قليلة نسبياً.

- و قدر المتوسط الحسابي لنسبة تكلفة العاملين ب0.0124، وبلغ الانحراف المعياري للنسبة 0.0131، مما يظهر تشتتاً عالياً لهذه القيم عن وسطها الحسابي حيث تختلف كلفة العاملين الى إجمالي الأصول من بنك لآخر وفقاً لكل من أصول البنك وكلفة العاملين فيه، أما أدنى قيمة لها فكانت 0.0031 وأعلى قيمة لها كانت 0.1546 ويعزى المدى الكبير بين اعلى وأقل قيمة الى

إختلاف تكلفة العاملين الى إجمالي الأصول من بنك لآخر حسب أصول كل بنك وتكلفة العاملين فيه.

•وبالنسبة لحجم البنك فقد بلغ المتوسط الحسابي 20.6465، والانحراف المعياري 1.291، ويلاحظ الانحراف المعياري القليل نسبياً وذلك بسبب تشابه أحجام البنوك التجارية الأردنية بصورة عامة، ووصلت أدنى قيمة الى 17.793 وأعلى قيمة الى 24.0271، وهنا يظهر المدى البسيط بين أصغر وأعلى قيمة للسبب ذاته وهو تشابه أحجام البنوك بشكل عام.

•أما نسبة الخطورة فقد بلغ المتوسط الحسابي لها 0.1474، وبانحراف معياري بمقدار 0.1871، مما يظهر تشتتاً عالياً للبيانات إذ تختلف نسبة الخطورة من بنك لآخر حسب الطرق المتبعة لتحليل المخاطر الإئتمانية في كل بنك ونسبة الخطورة التي يقبلها البنك عند الإقراض، وقد تختلف نسبة الخطورة في نفس البنك من عام لآخر بسبب تغير الطرق المتبعة لتحليل المخاطر الإئتمانية أو بسبب تغير الإدارة أو بسبب ظروف السوق بشكل عام، وبلغت أدنى قيمة 0.002 وأعلى قيمة بلغت 1.3 ويعزى هذا التشتت الى الأسباب المذكورة أعلاه.

(3-4) نتائج اختبار ((Variance Inflation Factor (VIF):

تنشأ مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollenearity) من الإرتباط القوي بين المتغيرات المستقلة للدراسة مما يجعل تقدير واختبار الفرضيات حول التأثير الفردي في معاملات الانحدار غير ممكن، وبذلك يصبح من الصعب تحديد الآثار المنفصلة للمتغيرات ، و من أجل تقدير حجم مشكلة الارتباط المتعدد في هذه الدراسة استخدم اختبار ((Variance Inflation Factor (VIF) والذي يعمل على بيان الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الأخرى، وبشكل عام فان مشكلة الارتباط المتعدد تنشأ عندما تكون قيمة VIF أكبر من 10 **(Gujarati, 2003)**.

وبعد إجراء هذا الاختبارعلى بيانات الدراسة أشار الى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollenearity)حيث قدر متوسط ال (VIF) ب 1.43 وهو رقم أقل من 10، كما أن مقلوب

ال (VIF) يشير الى مستوى الدقة وبالتالي فان انخفاضه يشير الى اختفاء مشكلة الارتباط المتعدد ويزيد من مستوى الدقة في التفسير.

وللتأكد من تجانس تباين معامل الخطأ (Error Term) فقد قامت الدراسة باستخدام اختبار (Breusch–Pagan Test)، وذلك لتقييم وجود مشكلة (Heteroskedasticity) إذ دلت نتائج هذا الاختبار على أن بيانات الدراسة لا تعاني من عدم تجانس التباين حيث أن (Chi^2) والذي كانت قيمته (1.29) لم يكن له أية دلالة احصائية لأي من معادلات النموذج، وحتى بعد اضافة نسبة الخطورة كمتغير للنموذج لم يكن هناك أية دلالة احصائية ل (Chi^2) لأي من معادلات النموذج.

(4–4) نتائج تحليل نموذج الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة ستعرض نتائج تحليل الانحدار المشترك باستخدام نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model)، كما سيتم استخدام اختبار (Hausman Test)،واختبار ((Lagrange Multiplier Test (LM) وذلك لاختيار النموذج الأفضل لتحليل النتائج.

يستعرض الجدول (4–2) نتائج اختبار ((Lagrange Multiplier Test (LM) ونتائج اختبار (Hausman Test) لمعادلة نموذج الدراسة وذلك قبل ادخال عامل الخطورة (Risk) على النموذج. وتشير نتائج اختبار ((Lagrange Multiplier Test (LM) أن تقدير نموذج الدراسة باستخدام (Panel Data Analysis) أفضل من (Pooled Data Analysis)، حيث تبين أن Chi^2 والذي تساوي قيمته (29.47) كان ذا دلالة احصائية مما يدل على وجود أثر للعوامل الفردية وعامل الزمن (Indivisual & Time Effects) ويجعل من استخدام (Panel Data Analysis) أفضل وأدق للدراسة.

وبالنسبة لنتائج اختبار (Hausman Test) فقد أفضت نتائجه أن استخدام أسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model) أفضل من استخدام نموذج (Fixed Effect Model) إذ أنه لم يكن لقيمة Chi^2 البالغة (1.68) أية دلالة احصائية.

الجدول (4-2)

تحليل نتائج عينة الدراسة قبل ادخال عامل الخطورة على نموذج الدراسة

Variables	Without Equity		With Equity	
	REM	FEM	REM	FEM
Intercept	0.141 (0.000)*	0.157 (0.000)*	-0.1291 (0.000)*	-0.1331 (0.000)*
HT	0.012 (0.044)**	0.014 (0.034)**	0.0079 (0.184)	0.0106 (0.103)
HS	0.002 (0.503)	-0.003 (0.395)	0.0004 (0.911)	0.00004 (0.991)
HI	0.013 (0.001)*	0.012 (0.025)**	0.0107 (0.006)*	0.0098 (0.066)***
Equ			0.0596 (0.000)*	0.0615 (0.000)*
Siz	0.006 (0.000)*	0.008 (0.001)*	0.0044 (0.004)*	0.0043 (0.043)**
Personnel	-0.033 (0.281)	-0.003 (0.497)	-0.0079 (0.013)**	-0.0095 (0.02)**
R^2	0.18	0.17	0.2544	0.2417
F-statistic	35.95 (0.000)*	6.98 (0.000)*	54.5 (0.000)*	8.69 (0.000)*
Hausman test	Chi^2 statistic = 1.68 Prob(Chi^2) = 0.891		Chi^2 statistic = 2.21 Prob(Chi^2) = 0.8996	
LM test	$chi^2(1)$ = 29.47 Prob > chi^2 = 0.000*		$chi^2(1)$ = 25.42 Prob > chi^2 = 0.000*	

*،**،*** تشير الى وجود دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي.

تحليل نتائج عينة الدراسة قبل إدخال عامل الخطورة على نموذج الدراسة:

يظهر الجدول (4-2) نتائج تحليل العينة قبل ادخال عامل الخطورة الى معادلة النموذج، حيث تظهر في الجدول معادلاتان واحدة قبل اضافة عامل الملكية وواحدة بعد اضافة الملكية، وعند التحليل وشرح النتائج سيتم أخذ المعادلة الأولى (بلا عامل الملكية (Equity)) بين العوامل الضابطة في هذه المجموعة ، وذلك لأنه وبعد إضافة عامل الملكية فإن العوامل الخاصة بتركيز القروض (HI,HT,HS) تقل أهميتها احصائياً بشكل ملحوظ كما تقل قيمة معاملاتها في المعادلة و في نفس الوقت كان معامل عامل الملكية (Equity) عالياً وكانت علاقتها بالربحية ذات دلالة احصائية عالية

وذلك ما يتفق مع الفرض القائل أن الملكية تحددها ميول كل بنك وتفضيلاته لمستوى الخطورة وبالتالي فان المعاملات الخاصة بتراكيز القروض (بعد اضافة عامل الملكية للنموذج) لا تعكس أثر التراكيز(HI,HT,HS) على الربحية، وقد توافق ذلك مع ما ظهر في دراسة **Hayden et. al. (2006)**.

- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 5% بين التركيز في تنويع القروض حسب نوع القرض المعطى (HT) وربحية البنك، مما يثبت صحة الفرضية الأولى، أي أن تركيز البنك في اقراضه لنوع قرض معين (كمبيالات، حسابات مدينة، بطاقات ائتمان) له تأثير ايجابي على ربحية البنك، حيث يعزى ذلك الى أن بعض أشكال القروض لها ربحية أكثر من غيرها ، فعلى سبيل المثال الفائدة المفروضة على البطاقات الائتمانية أعلى من الفائدة المفروضة على الحسابات الجارية المدينة، خصوصاً وأنه في هذه المعادلة لم نأخذ الخطورة في عين الاعتبار فالتركيز على شكل الاقراض الأكبر ربحية لا مشكلة فيه.

- أما فيما يتعلق بتركيز القروض حسب القطاع الاقتصادي فقد أظهرت النتائج علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 1% بين تركيز القروض على القطاع الاقتصادي المعطى (HI) وربحية البنك، مما يثبت صحة الفرضية الثالثة، أي أن تركيز المحفظة الاقراضية البنكية على قطاع اقتصادي معين (زراعة، صناعة، خدمات،...الخ) له تأثير ايجابي على ربحية البنك، ويعزى هذا الى أن البنك حينما يركز في اقراضه على القطاعات ديناميكية وحيوية في الاقتصاد فإن ذلك لا بد له من ان يزيد من ربحية البنك خصوصاً وأن المعادلة السابقة لا تأخذ الخطورة الناتجة عن التركيز(عدم التنويع في مكونات المحفظة الاقراضية) بعين الاعتبار، مما اتفق مع نتيجة دراسة **Acharya *et. al.* (2002)** ودراسة **Hayden *et. al.* (2006)**، واختلف مع دراسة **Pfingsten & Bove (2008)** والتي أفضت أن لا علاقة احصائية بين تركيز البنك في قروضه على قطاع اقتصادي معين وربحية البنك.

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التركيز في تنويع القروض بين أجزاء قطاع الخدمات المختلفة (HS) وربحية البنك، مما ينفي صحة الفرضية الخامسة، أي أن تركيز البنك محفظته الاقراضية على أحد أجزاء قطاع الخدمات المختلفة (سياحة، خدمات عامة، خدمات مالية، خدمات نقل) ليس له علاقة بربحية البنك، وقد جاءت هذه النتيجة متعارضة مع دراسة **Hayden et. al. (2006)** والتي توصلت أن التنويع في خضم القطاع الاقتصادي له تأثير إيجابي على ربحية البنك مع العلم أن الباحثين كانوا قد درسوا التخصص في اقراض أجزاء القطاع الصناعي الألماني وليس القطاع الخدماتي، ودراسة ***Acharya et. al.*** **(2002)** والتي أفضت بوجود علاقة سلبية بين تركيز اقراض البنك في خضم القطاع الاقتصادي الواحد وربحية البنك.

- وبالنسبة لحجم البنك وعلاقته بربحية البنك فقد أظهرت النتائج علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 1% بين حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي (Size) وربحية البنك، أي أنه كلما ازداد حجم البنك كان لذلك تأثير ايجابي على ربحية البنك، مما يثبت صحة الفرضية السابعة فيما يتعلق بحجم البنك، ويعزى ذلك الى ما يعرف بوفورات الحجم الكبير (Economics of Scale) حيث كلما ازداد حجم البنك توزعت الكلفة الثابتة للانتاج على عدد أكبر من الوحدات المنتجة مما يقلل من التكلفة للوحدة الواحدة ويزيد من ربحية البنك، مما جاء مختلفا مع نتيجة دراسة **Gascon & Gonsalez (2000)** والتي أكدت نتائجها عدم وجود علاقة بين حجم البنك وربحيته، وجاءت هذه النتيجة متفقة الى حد ما مع نتيجة ***Hayden et. al.*** **(2006)**، ونتيجة **Berger et. al. (2010)** التي أفضت بوجود علاقة بين العاملين ولكن بأثر عكسي.

- وقد كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة كلفة العاملين الى الأصول (Personnel Cost) في البنك وربحية البنك، أي أن ازدياد أو نقصان نسبة كلفة العاملين الى الأصول لاعلاقة لها بربحية البنك، وبذلك تنتفي صحة الفرضية السابعة فيما يتعلق بكلفة العاملين، مما جاء مخالفاً لدراسة ***Hayden et. al.*** **(2006)**، حيث وجد الباحثون علاقة عكسية

بين كلفة العاملين والربحية، ومتفقاً مع دراسة **Acharya *et. al.* (2002)**، إذ وجد الباحثون في هذه الدراسة أن كلفة العاملين مقاسة بالنسبة الى الأصول لا علاقة لها بربحية البنك.

- أما بالنسبة لقيمة (R^2) فقد كانت 18% مما يعني أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 18% من سلوك ونتائج المتغير التابع ألا وهو الربحية.

أما بالنسبة للجدول (4-3) فهو يستعرض نتائج اختبار (Lagrange Multiplier Test (LM)) ونتائج اختبار (Hausman Test) لمعادلة النموذج الدراسة بعد ادخال عامل الخطورة (Risk) على النموذج، حيث تظهر في الجدول معادلاتان واحدة قبل اضافة عامل الملكية وواحدة بعد اضافة الملكية، وعند التحليل وشرح النتائج سيتم أخذ المعادلة الأولى (بلا عامل الملكية (Equity)) بين العوامل الضابطة في هذه المجموعة ، وذلك لأنه وبعد إضافة عامل الملكية فإن العوامل الخاصة بتركيز القروض (HI,HT,HS) تقل أهميتها احصائياً بشكل ملحوظ كما تقل قيمة معاملاتها في المعادلة و في نفس الوقت كان معامل عامل الملكية (Equity) عالياً وكانت علاقتها بالربحية ذات دلالة احصائية عالية وذلك ما يتفق مع الفرض القائل أن الملكية تحددها ميول كل بنك وتفضيلاته لمستوى الخطورة وبالتالي فان المعاملات الخاصة بتراكيز القروض (بعد اضافة عامل الملكية للنموذج) لا تعكس أثر التراكيز(HI,HT,HS) على الربحية، وقد توافق ذلك مع ما ظهر في دراسة **Hayden et. al. (2006)**.

فتشير نتائج اختبار (Lagrange Multiplier Test (LM)) أن تقدير نموذج الدراسة باستخدام (Panel Data Analysis) أفضل من (Pooled Data Analysis)، حيث تبين أن Chi^2 والذي كانت قيمته (14.2) كان ذا دلالة احصائية مما يدل على وجود أثر للعوامل الفردية وعامل الزمن (Indivisual & Time Effects) ويجعل من استخدام (Panel Data Analysis) أفضل وأدق للدراسة.

وبالنسبة لنتائج اختبار (Hausman Test) فقد أفضت نتائجه أن استخدام أسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model) أفضل من استخدام نموذج (Fixed Effect Model) إذ أنه لم يكن لقيمة Chi^2 البالغة (3.5) أية دلالة احصائية.

الجدول (4-3)

تحليل نتائج عينة الدراسة بعد ادخال عامل الخطورة على نموذج الدراسة

Variables	Without Equity		With Equity	
	REM	FEM	REM	FEM
Intercept	-12.07 (0.000)*	-12.77 (0.001)*	-8.6882 (0.005)*	-9.159 (0.009)*
HT	0.097 (0.091)***	0.089 (0.165)	0.0813 (0.119)	0.0718 (0.217)
HS	0.089 (0.001)*	0.092 (0.001)*	0.0824 (0.001)*	0.0869 (0.001)*
HI	-0.015 (0.639)	0.083 (0.397)	-0.0118 (0.696)	0.0545 (0.538)
Equ			1.0793 (0.000)*	1.0362 (0.000)*
Risk	-0.166 (0.001)*	-0.186 (0.001)*	-0.2242 (0.000)*	-0.2428 (0.000)*
siz	0.35 (0.819)	0.078 (0.655)	-0.0124 (0.929)	0.0133 (0.933)
prsonnel	-0.178 (0.018)**	-0.201 (0.02)**	-0.1274 (0.064)***	-0.153 (0.049)**
R^2	0.15	0.05	0.3056	0.2001
F-statistic	34.1 (0.000)*	6 (0.000)*	78.5 *(0.000)	11.07 (0.000)*
Hausman test	Chi^2 statistic = 3.5 Prob(Chi^2) = 0.744		Chi^2 statistic = 3.15 Prob(Chi^2) = 0.871	
LM test	$chi^2(1) = 14.2$ Prob > chi^2 = 0.0002		$chi^2(1) = 16.47$ Prob > chi^2 = 0.000	

*،**،*** تشير الى وجود دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي.

يظهر الجدول (4-3) نتائج تحليل العينة بعد ادخال عامل الخطورة الى معادلة النموذج، حيث تظهر في الجدول معادلاتان واحدة قبل اضافة عامل الملكية وواحدة بعد اضافة الملكية، وعند التحليل وشرح النتائج سيتم أخذ المعادلة الأولى (بلا عامل الملكية (Equity)) بين العوامل الضابطة في هذه المجموعة ، وذلك لأنه وبعد إضافة عامل الملكية فإن العوامل الخاصة بتركيز الفروض

(HI,HT,HS) تقل أهميتها احصائياً بشكل ملحوظ كما تقل قيمة معاملاتها في المعادلة و في نفس الوقت كان معامل عامل الملكية (Equity) عالياً وكانت علاقتها بالربحية ذات دلالة احصائية عالية وذلك ما يتفق مع الفرض القائل أن الملكية تحددها ميول كل بنك وتفضيلاته لمستوى الخطورة وبالتالي فان المعاملات الخاصة بتراكيز القروض (بعد اضافة عامل الملكية للنموذج) لا تعكس أثر التراكيز(HI,HT,HS) على الربحية، وقد توافق ذلك مع ما ظهر في دراسة **Hayden *et. al.*** **(2006)**.

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 10% بين تركيز البنك لقروضه على نوع قرض محدد (HT) وربحية البنك، أي أن تركيز المحفظة الاقراضية البنكية على نوع قرض معين (كمبيالات، حسابات مدينة، بطاقات ائتمان) تزيد من ربحية البنك، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية، ويعزى ذلك الى أن تركيز البنك في الاقراض على نوع القروض ذات الفوائد الاعلى سيزيد من ربحية البنك.

- أما فيما يتعلق بتركيز القروض حسب القطاع الاقتصادي فقد أظهرت النتائج أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تركيز القروض على قطاع اقتصادي محدد (HI) وربحية البنك، أي أن تركيز المحفظة الاقراضية البنكية على أحد القطاعات الاقتصادية(زراعة وصناعة وخدمات،...الخ) ليس له تأثير على ربحية البنك مما ينفي صحة الفرضية الرابعة، ومما اتفق مع نتيجة دراسة **Acharya *et. al.*** **(2002)** ودراسة **Hayden *et. al.*** **(2006)** واتفق مع دراسة **Pfingsten & Bove** **(2008)** والتي أظهرت أن لا علاقة احصائية بين تركيز البنك في تنويع قروضه بين القطاعات الاقتصادية وربحية البنك.

- وقد ظهرت علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 1% بين تركيز القروض على أحد أجزاء قطاع الخدمات المختلفة (HS) وربحية البنك، مما يثبت صحة الفرضية السادسة، أي أن تركيز البنك محفظته الاقراضية على أحد أجزاء قطاع الخدمات المختلفة (سياحة، خدمات

عامة، خدمات مالية، خدمات نقل) يؤثر بطريقة ايجابية على ربحية البنك، وقد جاءت هذه النتيجة متعارضة مع دراسة **Hayden *et. al.*** (2006) والتي توصلت أن التركيز في خضم القطاع الاقتصادي الواحد له تأثير إيجابي على ربحية البنك، حيث أخذت هذه الدراسة القطاع الصناعي الألماني بدلاً من الخدمي لأنه الأكثر تأثيراً في الناتج المحلي الألماني، ودراسة **Acharya *et. al.*** (2002) والتي أفضت بوجود علاقة سلبية بين تركيز البنك في خضم القطاع الاقتصادي الواحد وربحية البنك، حيث أن تركيز البنك في الاقراض على جزء معين من أجزاء قطاع الخدمات خصوصا اذا كان هذا الجزء أكثر ازدهاراً وتوسعاً من غيره مثل الخدمات المالية مثلاً سيزيد من ربحية البنك.

- والعامل المضاف في هذا الجزء من تحليل النتائج ألا وهو عامل الخطورة، أظهر علاقة سلبية لكنها ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 1% فيما بينه وبين العائد على المحفظة الاقراضية، أي أنه وبازدياد خطورة الاقراض يقل عائد المحفظة مما يتفق مع الفرضية الثامنة فيما يتعلق بالخطورة، وقد أبدت البيانات في الدراسات السابقة نفس النتيجة كما في دراسة **Hayden *et. al.*** (2006) ودراسة **Acharya *et. al.*** (2002)، ومن اللافت للنظر هنا أنه وفي هذه النتيجة لم تنطبق عليها العلاقة الطردية المعروفة بين الخطورة والعائد.

- وبالنسبة لحجم البنك وعلاقته بربحية البنك فقد أظهرت النتائج أن لا علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي (Size) وربحية البنك، مما ينفي صحة الفرضية الثامنة، أي أنه مهما ازداد حجم البنك فليس لذلك تأثير على ربحية البنك، مما جاء متفقا مع نتيجة دراسة **Gascon & Gonsalez** (2000) ومختلفا عن ما جاء في دراسة **Acharya *et. al.*** (2002)، حيث يعزى ذلك الى أن أحجام البنوك التجارية الأردنية متقاربة الى حد كبير فالفروق بين حجومها لم يكن بالحجم الكافي ليظهر أثرها على الربحية.

- وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة سلبية الأثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 10% بين نسبة كلفة العاملين الى الأصول (Personnel Cost) في البنك وربحية البنك، أي أن ازدياد نسبة تكلفة العاملين الى الأصول يقلل من ربحية البنك مما جاء ليثبت صحة الفرضية الثامنة فيما يتعلق بتكلفة العاملين، حيث أنه كلما ازدادت التكاليف على البنك قلل ذلك من ربحيته، مما جاء مختلفا مع دراسة **Hayden *et. al.*** (2006)، ومختلفا أيضاً مع دراسة **Acharya *et. al.*** **(2002)**، إذ وجد الباحثون في هذه الدراسات أن تكلفة العاملين مقاسة بالنسبة الى الأصول لا علاقة لها بربحية البنك.

- أما بالنسبة لقيمة **(R^2)** فقد كانت 15% مما يعني أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 15% من سلوك ونتائج المتغير التابع ألا وهو الربحية.

وتلخيصاً للنتائج التي افضى اليها التحليل لبيانات الدراسة، سيعرض الفصل السادس أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت اليها الدراسة.

الفصل الخامس : ملخص الاستنتاجات والتوصيات

(6-1) المقدمة

(6-2) الاستنتاجات

(6-3) التوصيات

(6-1) المقدمة

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير التنويع في المحافظ الاقراضية على ربحية المحفظة سواء كان تنويع المحفظة في القطاعات الاقتصادية او في القطاع الخدمي نفسه او في أشكال القروض، إذ أن أحد أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة أن واقع العمليات المصرفية في الأردن يتشابه مع ما عليه في البنوك العاملة في الدول المتقدمة، وبعد فحص وتحليل البيانات حسب الطرق المناسبة لطبيعتها يقدم هذا الفصل أهم النتائج والتوصيات التي توصلت الدراسة اليها.

(6-2) الاستنتاجات

أولا: استنتاجات تحليل عينة الدراسة قبل اضافة عامل الخطورة الى معادلات النموذج.

1. أظهر تركيز البنوك في محافظها الاقراضية على نوع محدد من أنواع القروض (كمبيالات وحسابات مدينة وبطاقات ائتمان) علاقة ايجابية الأثر مع العائد على المحفظة الاقراضية، حيث تبين وجود علاقة طردية بين التركيز على نوع القرض وعائد المحفظة الاقراضية.
2. ليس هناك أي علاقة بين التركيز في الاقراض على أحد أجزاء القطاع الخدمي والعائد على المحفظة الإقراضية.
3. يزداد عائد المحفظة الاقراضية عند تركيز البنوك في اقراضها لقطاع اقتصادي معين دون الأخر، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين تركيز البنك في اقراضه على قطاع اقتصادي معين وعائد المحفظة الاقراضية.
4. كلما ازداد حجم البنك كان لذلك أثراً ايجابياً أكبر على حجم العائد على المحفظة الاقراضية،
5. ليس هناك أي علاقة بين تكلفة العاملين في البنك والعائد على المحفظة الاقراضية.

ثانياً: استنتاجات تحليل عينة الدراسة بعد اضافة عامل الخطورة الى معادلات النموذج.

1. أظهر تركيز البنوك في محافظها الاقراضية على نوع محدد من أنواع القروض (كمبيالات، حسابات مدينة، بطاقات ائتمان) بعد أخذ عامل الخطورة بعين الاعتبار علاقة ايجابية الأثر مع العائد

على المحفظة الاقراضية، حيث تبين وجود علاقة طردية بين التركيز على نوع القرض وعائد المحفظة الاقراضية.

2. كلما ركز البنك اقراضه في أحد أجزاء القطاع الخدمي بعد أخذ الخطورة بعين الاعتبار كان لذلك أثر ايجابي على عائد المحفظة الاقراضية، ويمثل ذلك نتيجة حتمية كون المصارف التجارية الأردنية تتبع سياسة متشددة في ضمانات القروض لأنها تعمل بأموال الغير.

3. ليس هناك أي علاقة بين التركيز في الاقراض على أحد القطاعات الاقتصادية (زراعي وصناعي وخدمات وأخرى...الخ) والعائد على المحفظة الإقراضية.

4. كلما ازدادت الخطورة المصاحبة للاقراض كان لذلك أثر عكسي على عائد المحفظة الاقراضية، إذ تطابقت هذه النتيجة مع ما هو عليه في الدول المتقدمة وهو أمر طبيعي لأن البنوك في الأردن تعكس في اجراءات عملياتها ما هو متبع عالمياً.

5. ليس هناك أي علاقة بين حجم البنك والعائد على المحفظة الاقراضية الخاصة به.

6. كلما ازدادت كلفة العاملين في البنك كان لذلك أثر سلبي على العائد على المحفظة الاقراضية.

7. بازدياد كمية المساهمين في البنك (منسوبة الى الأصول) يزداد حجم العائد على المحفظة الاقراضية.

(3-6) التوصيات

في ظل النتائج السابقة التي وصلت اليها الدراسة تتقدم الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تنصح البنوك بالسعي الى تركيز محافظها الإقراضية على أشكال القروض الأكثر ربحية، لأن تركيز البنوك لقروضها على شكل القرض الأكثر ربحية لا يتأثر بمستوى الخطورة المصاحب لعملية الاقراض، فمهما ركز البنك قروضه على شكل القرض ذو الربحية الأكبر ازدادت ربحيته بغض النظر عن مقدار الخطورة المصاحبة، مع مراعاة أن شكل القرض الأكثر ربحية في فترة معينة قد يكون أقل ربحية في فترات أخرى نظراً لديناميكية السوق، فعلى البنوك تركيز اقراضها على الشكل الأكثر ربحية وقت الاقراض.

2. ينصح البنك بزيادة تركيز جزء من محفظته الإقراضية على جزء من أجزاء قطاع الخدمات من خدمات مالية أو خدمات عامة أو نقل أو سياحة (أيها أكثر ربحية)، مع ازدياد الخطورة المصاحبة لعملية الاقراض.

3. ينصح البنك بزيادة تنويع محفظته الاقراضية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات وغيرها مع ازدياد الخطورة المصاحبة لعملية الإقراض.

4. على البنوك الأخذ بعين الاعتبار أن الخطورة المصاحبة لربحية المحفظة الاقراضية ترتبط بها ارتباطاً عكسياً وليس ما هو متعارف عليه من علاقة طردية بين الربحية والخطورة.

قائمة المراجع

-المراجع العربية:

- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2010.
- بن شايب،مرجانة.رسالة ماجستير:جامعة اليرموك،اربد،الأردن،2011، ص ص 12-20.
- جمعية البنوك الأردنية، التقرير السنوي 2011.
- خريوش،العبادي. حسني، محمد،2003، "تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني"،مؤته للبحوث والدراسات، المجلد التاسع عشر،العدد الثاني،ص ص 215-231.
- علي، عبدالله شاهين،2006،"دور أدوات التحليل المالية في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك": غير منشورة، من الانترنت، http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=701
- عيسى،مهند.ادارة مخاطر المحافظ الإئتمانية، الطبعة الأولى،الأردن-عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،2009.
- هندي، منير ابراهيم. ادارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرار، الطبعة الثالثة،الاردن، عمان: المكتب العربي الحديث،2000.

- المراجع الأجنبية:

- Acharya, Hasan, and Saunders, Viral, Iftkar and Anthoney,2002 " Should banks be diversified? Evidence from individual bank loan portfolios", *Journal of Business*, No.118, P P 30 31.

- Administration of National Banks, 1998. Loan Portfolio Management:Comptrollers Handbook, http: //www.occ.gov/ publications/publications-by-type/comptrollers–handbook /lpm.pdf.

- Barth, Caprino and Levine, James, Gerard,Jr and Ross, 2001. "Bank Regulation and Supervision: What Works Best?", *Journal of Business*, No. 2725, P P 40 41.

- Berger, A.N. and Hasan, I., Zhou and M., 2010. "The effects of focus versus diversification on bank per-formance: Evidence from Chinese banks". *Journal of Banking and Finance*, No.34, 1417-1435.

- Berger, Hasan ,Karhonenand & Zhou, Allen, Iftekhar, Iikka and Mingming, 2010. "Does Diversification Increase or Decrease Bank Risk and Performance? Evidence on Diversification and the Risk-Return Tradeoff", Not Published, From the Internet, http://papers.ssrn.com/ sol3/papers.cfm?abstract_id=165113, P P 2-20.

- Bergstresser, Daniel ." Market concentration and commercial bank loan portfolios",not Published, from the Internet, http://www.people.hbs.edu/ dbergstresser/ db17.pdf, 2004, P P1-21.

- Brigham and Ehrhardt, E. & M., 2008. Financial Management. 12th edition, Thomson south-Westren, Mason, USA.

- Brushammar and Windelhed, Tobias and Erik, 2004, " An Optimization-Based Approach to theFunding of a Loan Portfolio", not published, from the Internet, liu.diva-portal.org /smash/get/ diva2:20004 /FULLTEXT01, P P 5-62.

- Craigwell, Maxwell, Terrelonge and Moore, Roland, Chanelle, Sophia and Winston, 2006." The Impact of Diversification on the Banking Industry: A Non-Stationary Panel Approach in the Presence of Cross Section Dependence.", Not Published, from the Internet, http://cavehilluwi.academia.edu/ WinstonMoore/ Papers/ 667045/The_impact_of_diversification_on_ the_ banking_ industry _A_nonstationary_panel_approach_in_the_presence_of_cross_section_ dependence, P P 2-12.

- De Haas, Ferreira and Taci, Ralph,Daniel and Anita,2010. ''What determines the composition of banks' loan portfolios? Evidence from transition countries'', *Journal of Banking & Finance*, edition 34, P P 389-398.

- Dullmann and Masschelein, Klaus and Nancy." Sector concentration in loan portfolios and economic capital",Not Published, from the Internet, http:// www.econstor.eu /bitstream/ 10419/19756/1/200609dkp_b.pdf, 2006, P P 4-26.

- Gascón and González ,Fernando and Víctor ,2000." Diversification, Size and Risk at Spanish Banks.", not published, from the Internet, http://papers.ssrn.com/ sol3/papers.cfm? abstract_id= 233656 ,2000, P P ,11 12.

- Goetz, Martin, 2012. " Bank Diversification, Market Structure and Bank Risk Taking: Theory and Evidence from U.S. Commercial Banks", Not Published, from the Internet, http://www.bostonfed.org/bankinfo/qau/index.htm,P P 1-32.

- Gujarati, D.N, 2003. Basic Economitrics, Fourth Edition, Irwin/McGraw-Hill, New York, USA.

- Hayden, Porath & von Westernhagen, Evelyn, Daniel & Natalja 2006. "Does Diversification Improve the Performance of German Banks? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios". *Journal of Financial Services Research*, No.32, 123–140.

- Kamp, Pfingsten, Behr and Memmel, Andreas, Andreas, Andreas and Christoph , 2006." Diversification and the Banks' Risk - Return-Characteristics – Evidence from Loans Portfolios of German Banks",*EFA Zurich Meetings Paper,* Not Published, form the Internet, http:// papers.ssrn. com/sol3/ papers.cfm? abstract _id =906448##,2007,P P 25 26.

- Longrin and Roach, R.Brian and Kristen, 2008." Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual Loan Portfolios in Jamaica", Not published, from the Internet, http:// www.ccmfuwi.org /files/ publications /misc /brian_langrin /Measuring the Effects of Concentration.pdf, 2008, P P 2-26.

- Mangram,Myles. 2013." A Simplified Perspective of the Markowitz Portfolio Theory" *Global Journal of Business Research*, v. 7 (1) pp. 59-70.

- Pfingsten & Rudolph, Andreas & Kai, 2002. "German Banks' Loan Portfolio Composition: Market-Orientation vs. Specialisation". Not Published, from the Internet http:// papers.ssrn.com /sol3/papers.cfm?abstract_id=300059, 2002, P P 30-43.

- Pfingsten and Böve, Andreas and Rolf, 2008." Why do specialized banks succeed? An empirical investigation of the credit business of cooperative and savings banks", Not Published, from the Internet http://papers.ssrn.com/ sol3/ papers.cfm? abstract_. id=1098421 ,P P 21-23.

- Tabak, Fazio and Cajueiro, Benjamin, Dimas and Daniel,2010. " The Effects of Loan Portfolio Concentration on Brazilian Banks' Return and Risk", Not published, From the Internet, http://www.bcb.gov.br /pec/wps/ingl/ wps215.pdf, P P 4-17.

- Temin and Voth, Peter and Hans-Joachim 2007." Interest Rate Restrictions in a Natural Experiment: Loan Allocation and the Change in the Usury Laws in 1714", *Economic Journal*, P P,18-20.

- Thampy, Ashok, 2004." BIS capital standards and supply of bank loans", Not Published, from the Internet, http://papers.ssrn.com /sol3/papers.cfm? Abstract _id=561723, P P 21 22.

- Winton, A., (1999)."Don't Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending", Working Paper, University of Minnesota.

مواقع الانترنت:

- www.cbj.com: Central Bank of Jordan
- www.ssrn.com: Social Sience Reasearch Network
- www.jsc.gov.jo: Jordan Securities Commission
- www.sdc.com.jo: Securities Depository Center

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

البنوك التجارية الأردنية التي شملتها الدراسة

الرقم	اسم البنك	تاريخ تأسيسه
1	البنك العربي	1930
2	البنك الأهلي الأردني	1956
3	بنك الأردن	1960
4	بنك القاهرة عمان	1960
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
6	البنك الأردني الكويتي	1977
7	البنك التجاري الأردني	1978
8	بنك الإستثمار العربي الأردني	1978
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989
10	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1989
11	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1991
12	بنك سوستيه جنرال-الأردن-	1993
13	بنك المال الأردني	1996

الملحق رقم (2)

ملخص الدراسات السابقة

المؤلف/المؤلفون والسنة	بلد الدراسة	أهم الأهداف	المنهجية	أهم النتائج
Winton,1999	أمريكا	معرفة أيهما أفضل للبنوك التنويع أو التخصص في المحافظ الاقراضية، في ظل الفشل المكلف.	تقسيم القروض على القطاعات الاقتصادية،وعلى حسب تكلفة اعطاء القرض،مع الاخذ بعين الاعتبار عامل الخطورة عن طريق تصنيف البنوك الداخلة في عينة الدراسة حسب خبراتها.	1-في حالة القروض ذات الجوانب الايجابية المتعددة(الخطورة القليلة)، فإن التنويع في المحفظة الاقراضية قد يأتي بعائد أكثر بقليل، لكن إذا كانت القروض ذات جوانب سلبية متعددة، فإن التنويع قد يزيد الفرص المؤدية لفشل البنك. 2-إذا اشتمل التنوع في المحفظة الاقراضية على توسع البنك في مجالات يفتقر فيها الى الخبرة،فإن الاداء السيء نسبيا للبنك في القطاع الجديد قد يزيد من الفرصة الكلية للفشل، كما وقد يضعف الدوافع الرقابية في المؤسسات. 3-قد تدفع المنافسة الشديدة البنوك نحو التنويع في المحافظ الاقراضية، الا أن التخصص في الاقراض قد يحمل عوائد أكثر للبنوك.
Gascón and González ,2000	اسبانيا	تقديم دليل يربط بين حجم البنك والتنويع في محفظته الاقراضية، في البنوك الاسبانية العاملة.	استخدم الباحثان مقياسا لمعرفة مستوى التنويع في القروض حيث كان هذا المؤشر مشتقا من تفكيك التباين في عائد السهم الى شقين، خطورة متعلقة بالشركة وأخرى متعلقة بالسوق،حيث من المفروض ان تظهر البنوك ذات التنويع في المحافظ الاقراضية خطورة قليلة بما يتعلق بالبنك نفسه، ولا تتأثر خطورة السوق التي يتعرض لها البنك.	1-أظهرت الدراسة علاقة ايجابية بين حجم البنك وحجم التنويع في محفظته الاقراضية، كما أظهرت الدراسة أن التنويع في المحافظ الاقراضية لم يسبب علاقة سلبية بين حجم البنك والتغير في عائد السهم، في معظم فترة دراسة العينة. 2- أن بنوك اسبانية كبيرة، استخدمت تنويع محافظها الاقراضية للقيام بعملياتها بوجود رافعة تشغيلية اكبر، وبالتالي العمل على اقراض اكثر خطورة وربحية.

المؤلف/المؤلفون والسنة	بلد الدراسة	أهم الأهداف	المنهجية	أهم النتائج
Barth, Caprio, Levine,2001	أمريكا	تقييم منهج الحكومات وطرق تعامل الحكومات مع سن قوانين البنوك والاشراف الحكومي على البنوك،وذلك لتقدير كفاءة مجموعة محددة من السياسات التشريعية والاشرافية	اختبار مجموعة شاملة من المعلومات القانونية والاشرافية لعينة عريضة من الدول،بكل مستوياتها سواء نامية او متطورة	وتحت وطأة التشدد في الاشراف والتشريعات ، أن هنالك علاقة عكسية بين ارتفاع مؤشرات التنويع في القروض ،و فرصة معاناة البنك من من أزمات مالية كبيرة، لذلك فقد أوصت الدراسة بتنويع المحافظ الاقراضية وعدم التشدد في تشريع تطبيقها.
Acharya ,Hasan and Saunders ,2002	ايطاليا	دراسة أثر التنويع أو التخصص على العائد والخطورة في البنوك، لعينة اشتملت على 105 بنوك ايطالية للفترة الممتدة بين 1993-1999.	استخدم الباحثون مؤشر هيرشمان-هيرفيندال، لدراسة تركيز أو تنويع المحفظة الاقراضية للبنوك المدروسة ، من حيث الصناعات المختلفة والتوزيع الجغرافي و نوع المقترض (حكومة،افراد،...).	أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هنالك أثرا سلبيا للتنويع في المحافظ الاقراضية على الربحية والعائد لبنوك معينة،وقد أعزت الدراسة سبب هذا الاثر السلبي الى ضعف الرقابة على القروض و/أو خطورة أعلى على المحافظ الاقراضية عندما يقوم البنك بالتنويع في المحافظ الاقراضية، حيث يتعرض البنك للدخول الى أسواق يفتقر فيها الى الخبرة، اضافة للمنافسة الشديدة على الاقراض في هذه الاسواق.
Pfingsten and Rudolph ,2002	المانيا	إيجاد دليل على أن التخصص في المحافظ الاقراضية يقلل من نسب خسائر مخصصات القروض، ويزيد من الربحية.	استخدمت الدراسة بيانات مجمعة منذ عام 1970 حتى عام 2001 في سبعة مجموعات من البنوك وزعت قروضها على 16 صناعة مختلفة،وقد تم اختبار الفرضيات لمعرفة مدى انحراف عوائد البنوك المدروسة عن متوسط العائد في السوق.	1-البنوك المتخصصة في الاقراض لديها جودة رقابية أفضل بالمتوسط من البنوك ذات المحافظ الاقراضية المنوعة المجالات، لذلك فإن الاداء المتوسط للبنوك المتخصصة في الاقراض يمكن وصفه،الى حد ما، بانه أفضل من حيث الجودة الرقابية. 2- أن البنوك المتخصصة في الاقراض، تميل للتركيز في اقراضها للصناعات التي تتصف

أهم النتائج	المنهجية	أهم الأهداف	بلد الدراسة	المؤلف/المؤلفون والسنة
بمعدلات الخسائر المنخفضة،وهذا سبب آخر من أسباب نسب الخسارة الاقل للبنوك المتخصصة في الاقراض. 3- بنوك التوفير أظهرت علاقة غريبة بالنسبة للتخصص في الاقراض، إذ ظهر أن هنالك علاقة عكسية وأخرى طردية بين التخصص في الاقراض ومعدل الخسارة المتوقعة.				
وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية والاستثمارية الأردنية مع كل العوامل المستقلة السابقة، إلا عامل عدد الفروع، والذي لم توجد بينه وبين العامل التابع أي علاقة ذات دلالة احصائية مهمة.	اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة عن التقارير السنوية لجميع لبنوك الأردنية التجارية والتي مثلت عينة الدراسة خلال الفترة 1990-2002. استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعددلبناء نموذج الدراسة	تحديد العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني من أجل تعظيم العائد عليها وإبراز المخاطر التي تهددها.	الأردن	خريوش،العبادي،2003
1-قدمت الدراسة دليلاً قوياً على أن زيادة التركيز في المحافظ الإقراضية للبنوك في قطاع معين قد قللت بشكل ملحوظ رؤوس اموال البنوك المخصصة،لإقراض مشاريع البناء وتطوير الأراضي، إذ أنها تعتبر أكثر فئات الإقراض خطورة في البنوك التجارية. 2- التأثير الحدي لتركيز السوق المصرفي على إقراض المشاريع الإنشائية يكون في أعلى قيمه وله أكبر أثر عندما يكون دخول السوق محدودا،وأهمية هذا التأثير	استخدم الباحث مؤشر Hirschman-Herfindahl لقياس حجم التركيز في المحافظ الإقراضية البنكية.	تقدير العلاقة بين تركيز البنوك في اقراضها لقطاع معين واستراتيجيات المحافظ الإقراضية ذات الخطورة العالية في البنوك التجارية في أمريكا.	أمريكا	**Bergstresser, 2004**

المؤلف/المؤلفون والسنة	بلد الدراسة	أهم الأهداف	المنهجية	أهم النتائج
				كبيرة،إذ أدى الى زيادة التركيز في المئين الخامس والعشرين والخامس والسبعين، والتي ارتبطت بانخفاض الإقراض البنكي للقطاع.
Brushammar, Windelhed, 2004	السويد	عمل وتطبيق طريقة تسمح لقسم التمويل في الشركة المدروسة بتشكيل قرارات تمويل مثالية، في ظل وجود حد معين من الخطورة	توظيف نموذج لتحليل المدخلات مع استخدام نموذج مونتي كارلو بشكل متزامن، لخلق نموذج جديد متعدد العملات، يشمل اسعار الفائدة ونسبة تبادل أسعار العملات، مما يوفر الأدوات اللازمة لمدير المحفظة الإقراضية لاتخاذ قرار تمويل المحفظة بكل أقسامها بطرقة مثلى	أوجدت الدراسة نموذجا قابلا للتطبيق في البنوك، لاتخاذ القرار الخاص بتمويل المحفظة الإقراضية بالطريقة المثلى، مع وجود بعض الشروط لهذا النموذج، كما يحسب هذا النموذج خطورة السوق من خلال مدخلات معينة، كما ويتميز هذا النموذج بسماحه للبنك بترك النظام القديم الذي يعتمده لتمويل المحفظة وتبني النظام الجديد،كما أظهرت نتائج هذا النظام في البنك المدروس خلال كل فترة الدراسة قد طورت أداء المحفظة وزادت حجم الإيرادات.
Thampy, 2004	الهند	تحليل أثر قرار توزيع أصول البنك، تحت تأثير أدنى مستوى مفروض من كفاية رأس المال.	طورت الدراسة نموذجا لقرار تقسيم الأصول في البنوك وقرار التعديلات الحاصلة على قائمة المركز المالي،بما يتفق مع معايير رأس المال المتبعة في البنوك،كما واوجدت طريقة للوصول الى النسبة المثالية للنمو في القروض،بما يتفق مع حدود التشريعات المتبعة بما فيها الحد الادنى المطلوب من كفاية رأس المال	1-القروض هي النشاط البنكي الذي يحمل وزن الخطورة الأعلى من بين انشطة البنوك، فإن البنوك التي تتصف بالسياسات المحافظة نحو رأس مالها، تميل لتوزيع أقل قدر من الأصول على الأقراض،كما ويلاحظ أن هذا الميل نحو تقليل الأصول المخصصة للإقراض، يزداد بشكل أكبر كلما قل حجم رأس مال البنك عن المستوى المفروض ان يكون به. 2- أن البنوك التي تتصف بنسب كفاية رأس مال عالية نوعا ما،

المؤلف/المؤلفون والسنة	بلد الدراسة	أهم الأهداف	المنهجية	أهم النتائج
				تتصف أيضا بنسب نمو الاقراض، وإن كانت نسب نمو قليلة.
Craigwell, Maxwell, Terrelonge,Moore,2006	باربادوس	التحقيق في الرابط الواصل بين التنويع في المحافظ الإقراضية في قطاعات عدة من جهة والخطورة والعائد الخاصين من جهة أخرى.	واتبعت الدراسة منهج العديد من الدراسات السابقة باستخدام مؤشر Hirschman-Herfindahl لقياس التركيز على إقراض قطاع معين دون غيره.	تخصص البنوك في إقراضها لصناعات السلع الملموسة يطور أداء البنك وله أثر ايجابي عليه، ولكن التنويع في إقراض قطاع الخدمات بمختلف فروعه،يعد أفضل استراتيجية تتبعها البنوك المدروسة بما يخص محافظها الإقراضية.
Dullmann, Masschelein, 2006	ألمانيا	قياس التأثير المحتمل للتركيز في إقراض قطاع الأعمال على رأس المال المخصص للمحافظ الإقراضية في البنوك الألمانية، كما هدفت الدراسة لإيجاد نموذج لقياس هذا التأثير.	استخدم الباحثان نموذجاً مبسطا مشتقا من الدراسات السابقة، يقلل الأعباء الحسابية والذي يتطلب فقط مدخلات تتعلق بحجم البنك واحتمالية عدم السداد على مستوى القطاع الواحد، بالإضافة لاستخدام نموذج مونتي كارلو.	التركيز في الإقراض لقطاع معين يزيد من رأس المال المخصص للإقراض، كما واستطاع الباحثان ايجاد نموذج مبسط للقيام بقياس أثر التركيز في الإقراض على قطاع واحد على تغير راس مال البنك المخصص للإقراض، بالإستعانة بنموذج مونتي كارلو.
Hayden, Porath, V.Westernh-agen, 2006	ألمانيا	التحقق من العلاقة الرابطة بين ربحية البنوك في المانيا والتنويع في المحافظ الاقراضية لهذه البنوك	دراسة مستوى العائد على المحفظة الاقراضية عند توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية والصناعات والمناطق الجغرافية،و ذلك لمعرفة اثر تركيز البنك لتسهيلاته الائتمانية في كل مما سبق على عائد المحفظة، مع الاخذ بعين الاعتبار عوامل ضابطة اخرى،اهمها خطورة القرض،وقد استخدم الباحثون مؤشر هيرشمان هيرفيندال لقياس حجم التركيز(وبالتالي حجم التنويع) للتسهيلات الائتمانية لكل قطاع أو منطقة أو صناعة.	1-كل مجال من مجالات تنوع القروض السابقة على حدة، له أثر ضار في عوائد البنوك الالمانية،وأن التركيز في كل مجال(على سبيل المثال التركيز في القطاع الصناعي على صناعة واحدة فقط)، يؤدي الى ربحية أكبر ، إلا أن الملفت للنظر، أن العائد من المحفظة الكلية للبنوك للمجالات الثلاثة جميعها، بتغير اعتمادا على مستوى الخطورة المتعلقة بالقروض. 2- ربحية البنوك ازدادت فقط في حالة الخطورة المتوسطة في القطاع الصناعي.

المؤلف/المؤلفون والسنة	بلد الدراسة	أهم الأهداف	المنهجية	أهم النتائج
Temin, Voth, 2006	بريطانيا	بحث تأثير خطورة تقلب أسعار الفائدة على توزيع القروض في المحافظ الاقراضية	استخدم الباحثان بيانات 877 قرض بما يشمل 542 عميل،ولكل قرض فقد حدد الباحثان الكمية المقترضة ومدة السداد والفائدة المدفوعة و الضمان المقدم وقيمته وكذلك اسم العميل.	يوثق الباحثان أثر التغيير في قوانين فوائد البنوك، حيث انخفض الحد الأعلى المسموح به للفائدة الى 5%، بعد هذا التغيير، لم يشرك البنك نفسه إلا في الصفقات الاكثر أماناً، وبنجاح،تفادى البنك القروض المتعسرة، وذلك بتخفيضها الى صفر تقريبا،وقد قام البنك بفعل ذلك عن طريق اقراض العملاء ذوي أعلى قدرة على السداد.
شاهين، 2006	فلسطين	بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها في الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية	استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والوصفي كاسلوبين لبيان أهم القواعد المتعلقة بأدوات التحليل المالي وآليات تطبيقها ودلالاتها المالية والفنية إلى جانب دورها المالي والمحاسبي تقييم القرار الائتماني وضبط السياسات الائتمانية في البنوك التجارية. كما استخدم الباحث المنهج الاستنباطي في البحث العلمي للتعرف على إمكانية تعميم النتائج من حيث الانتقال من مقدمات مسلم بها وفقاً لقواعد منطقية وصولاً إلى مبادئ ونتائج علمية يمكن تعميمها.	1- يتعين مراعاة التوزيع الأمثل لمحفظة الائتمان على القطاعات المختلفة بحيث تجعل مخاطر تلك المحفظة عند حدها الأدنى، وبالتالي يجب ألا يقتصر الاهتمام عند منح الائتمان على حجم كل قرض أو ائتمان على حدة بل يمتد الاهتمام إلى طبيعة ومدى الارتباط الكلي مع مخاطر القطاع الذي ينتمي إليه وارتباطه أيضا بالعوائد المتولدة عن الائتمانات الفردية المكونة له. 2- ضرورة سعي البنوك إلى زيادة وتنشيط أدائها الائتماني داخل فلسطين وعدم التركيز على عناصر التوظيفات الخارجية بحثا عن العوائد والأمان، الأمر الذي يساعد على الاستفادة من الموارد المتاحة (الودائع) لأغراض التنمية التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.

المؤلف/المؤلفون والسنة	بلد الدراسة	أهم الأهداف	المنهجية	أهم النتائج
Kamp, Pfingsten, Behr and Memmel, 2007	ألمانيا	تحليل المقارنة بين فوائد تنويع المحافظ الاقراضية، وفوائد تخصص البنك في الاقراض في مجال معين	تقييم المؤشرات المالية بالاعتماد على مستوى التنويع أو التخصص في المحفظة الاقراضية في القطاعات الاقتصادية المختلفة،مع أخذ عوامل ضابطة أخرى بعين الاعتبار مثل تكلفة الموارد البشرية في البنك وغيرها، باستخدام الباحثون أربعة مقاييس لقياس تركيز المحفظة الإقراضية في القطاع الواحد وكان أهمها:-Hirschman-Herfindahl-Index.	البنوك التي تتخصص في الاقراض تميل لحصولها على عوائد أعلى بقليل من البنوك المنافسة التي تنوع في محافظها الاقراضية البنوك المتخصصة في الاقراض تتسم بتقلب نسب خسائر مخصصات البنوك والقروض المتعسرة بشكل كبير مما يدل على مستوى أعلى من الخطورة،وبالتالي مستوى أعلى من الربحية
Longrin, Roach,2008	جامايكا	تقييم مستوى أداء المحافظ الإقراضية في ظل تركيزها في قطاع معين في القطاع المصرفي الجامايكي،وذلك بناءاً على بعد البنك عن ثلاثة نقاط مرجعية في قطاعات اقتصادية مختلفة.	قياس بعد المحافظ الإقراضية عن حجم الاقراض في زيادة الناتج الاجمالي المحلي ، وحجم زيادة الاقراض في زيادة القوى العاملة ، كما وقاست الدراسة الحصة من الاقراض التي اخذها القطاع الخاص في كل من القطاعات الاقتصادية ، واستخدمت هذه النقاط الثلاث كمرجع لقياس مساهمة كل محفظة اقراضية في كل بنك في كل من هذه الاقسام الثلاثة وعلى اساسها رتبت المحافظة من الاسوأ للأحسن .	العوائد التي تأتي من المحافظ الاقراضية ذات التركيز في قطاع معين افضل من العوائد للمحافظ ذات التنويع العالي ، في حالة استخدام النقطتان المرجعيتان الخاصتان بالناتج الاجمالي المحلي وحصة الاقراض للقطاع الخاص ، لكن عوائد المحافظ الاقراضية المنوعة اعلى من تلك المركزة في قطاع واحد عند اخذ الزيادة في القوى العاملة كنقطة مرجعية.

المؤلف/المؤلفون والسنة	بلد الدراسة	أهم الأهداف	المنهجية	أهم النتائج
Pfingsten and Bove,2008	ألمانيا	اختبر الباحثان بنية وتركيبة الشركات الصناعية الممولة من المحافظ الاقراضية التابعة للبنوك الالمانية	اتخذ الباحثان مؤشر هيرشمان-هيرفيندال لقياس مستوى تركيز القروض في الصناعة الواحدة والمنطقة الجغرافية الواحدة، بالاضافة لأخذ عامل خسائر القروض المتوقعة والفعلية.	أظهرت الدراسة أنه وحتى الآن، من الصعب جدا مقارنة الجزء غير السائل من المحافظ الاقراضية مع الجزء ذو السيولة من هذه المحافظ، لأن كلا منهما له خصائص تسعير وشفافية مختلفة،وبالتالي من الصعب على البنك اختيار أيا من الجزئين للتنويع فيه.
Hass, Ferreira, Taci,2009	20 دولة مختلفة	معرفة كيف تؤثر خصائص البنوك والبيئة المؤسسية على تركيبة المحافظ الإقراضية لهذه البنوك.	اتخذت الدراسة مؤشر مفهوم البنوك عن جودة قوانين ضمانات القروض كعامل تابع، وشكلت الدراسة معادلة لقياسه اعتمدت هذه المعادلة على عوامل عدة أهمها حجم البنك ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، واستخدمت القيمة المحسوبة للمؤشر في المعادلة الأولى كعامل مستقل لحساب تأثير خصائص البنوك والبيئة المؤسسية على مدى إقراض العقارات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما إقراض المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأجنبية والمحلية.	1-البنوك الأجنبية تميل لإقراض قطاعي العقارات والشركات الأجنبية بشكل كبير، والبنوك المحلية تميل لإقراض المؤسسات المحلية،ووجدت الدراسة أن البنوك الأجنبية لديها القدرة والرغبة في إقراض مشاريع العقارات من خلال الخبرة التي كونها البنك الأجنبي في دولته الأم. 2-البنوك الصغيرة تميل لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما وتميل البنوك الكبيرة لإقراض المشاريع الكبيرة.
Berger, Hasan, Karhonen, Zhou,2010	روسيا	التحقق وتقييم العلاقة بين استراتيجيات التنويع المتبعة في البنوك من حيث التنويع في الأصول و الودائع والقروض والتوزيع الجغرافي لفروع البنك من جهة،والعلاقة	استخدم الباحثون مؤشر Hirschman-Herfindahl لقياس مدى تركيز البنوك لمكوناتها،وذلك لقياس أثر هذا التركيز على علاقة العائد-الخطورة.	1-البنوك تتمتع بأرباح أكبر وبخطورة أقل عندما تنتقل من تنويع كامل في محافظها الاقراضية نحو تنويع أقل، وعلى كل فإن فوائد تقليل التركيز تنتفي عندما يتخطى التركيز عتبة معينة. 2-استراتيجيات التنويع تميل لاظهار أثر أقوى على الأداء عندما تعمل

المؤلف/المؤلفون والسنة	بلد الدراسة	أهم الأهداف	المنهجية	أهم النتائج
		التبادلية للخطورة والعائد من جهة أخرى.		البنوك في مستويات عالية الخطورة.
Berger ,Hasan,Zhou, 2010	الصين	معرفة أثر التركيز أو التنويع في محافظ البنوك من أربعة نواح:القروض والودائع والأصول والتوزيع الجغرافي على أداء البنك.	بناء مقياس جديد وهو "التنويع الإقتصادي"،ومقارنة نتائج هذا التنويع وعوائده المعتمدة على تنويع مكونات البنوك من حيث القروض والودائع والأصول والتوزيع الجغرافي للبنك، ومقارنتها بنتائج وعوائد مقاييس التركيز في هذه المكونات.	البنوك التي اعتمدت منهج التنويع في مجال القروض قد أظهرت قصوراً في أدائها، بينما البنوك التي ركزت وخصصت محافظها الإقراضية قد ارتبطت بعوائد وأرباح أعلى وتكاليف أقل.
Tabak,Fazio, Cajueiro, 2010	البرازيل	معرفة فيما إذا كان للتنويع في المحافظ الإقراضية في البنوك البرازيلية له علاقة أو ارتباط بمستوى أداء البنك ومستوى الخطورة المقترنة بالمحفظة.	لقياس التركيز في المحافظ الإقراضية،إذ استخدمت اربعة مقاييس لقياس التركيز وأهمها: Hirschman-Herfindahl-Index	أن التركيز في محافظ البنوك الإقراضية في البرازيل يسهم في تطوير أداء البنوك إلى الأفضل وله أثره الإيجابي على الخطورة والعائد،إذ أوجدت الدراسة أن مؤشرات التركيز في تخصص المحفظة الإقراضية في قطاع أو منطقة ما،ترتبط ارتباطا ايجابياً مع العائد،وارتباطا سلبياً مع الخطورة
Goetz,2012	أمريكا	لمعرفة كيف يؤثر التنويع في قطاعات الإقراض في المحفظة الإقراضية على مستوى الخطورة التي يتحملها البنك،إضافة الى الخطورة التي تتحملها البنوك المنافسة عندما تعتمد التخصص في محافظها الاقراضية.	اعتمد الباحث على مؤشر Hirschman-Herfindahl، وذلك لقياس حجم التخصص في المحافظ الاقراضية للبنوك المدروسة،لمعرفة مدى تأثير ذلك على الخطورة التي يتحملها البنك في إقراضه.	1-حجم الخطورة التي يتحملها البنك ترتبط بشكل كبير بحجم التنويع المعتمد في المحافظ الإقراضية للبنوك المنافسة. 2- أن الخطورة التي يتحملها البنك تزداد بازدياد حجم التنويع بين القطاعات والمناطق التي يعتمدها البنك نفسه، أي في المحفظة الإقراضية خاصته.

Abstract

Bash, Walaa Ibraheem." The Effect of Loans portfolio diversification on Banks profitability- The Case of Commercial Jordanian Banks",Master Thesis in Yarmouk University, 2013.
Supervisor: Dr.Mohammed Gharaibeh
Dr.Demeh Daradkah

This study aimed to determine the impact of diversification in loans portfolios of Jordanian commercial banks on the profitability of these banks in the period between 2000 and 2011, the study examines the impact of this diversification on profitability in terms of diversification of loans between the various economic sectors, the diversification of loans between the parts of the service sector itself, and the diversification of loans between different forms of loans and the impact of each of these three on the profitability of banks located in the study sample. The study used time series-cross-sectional data analysis (Panel Data Analysis) for 13 Jordanian commercial banks, The study found that the focus of the banks lending on the most profitable loan type which are Overdrafts or bills or credit cards, increases the profitability of the bank whatever the size of the risk associated with the lending process, another result was found that with the size of risk is increasing its important for the bank to focus in its loans portfolio on one part of the services sector, namely: financial services and transport services and public services and tourism services and restaurants, as the study found that the increased size of the risk is becoming increasingly important to diversify the bank in its portfolio lending between various economic sectors, and the most important finding of the study results is an inverse relationship between the risk associated with lending and profitability. The study came out with a number of recommendations, the study recommended that banks should seek to focus their loans portfolios on the form of loans which is the most profitable, because the concentration of banks for loans in the form of loan is the most profitable is not affected by the level of risk associated with the lending process, and that a Bank should increase the focus part of its loans portfolio to a part of the services sector, with the increased risk associated with the lending process. And that a Bank should increase diversification of its portfolio lending between different economic sectors with increased risk associated with the lending process, and that the banks should be taking into account that the risk associated with the profitability of the loans portfolio relate inversely and not what is customary of a positive relationship between profitability and risk.

Keywords: concentration of loans portfolio, loans portfolio diversification, risk, profitability, Conventional Commercial Banks.